المنشور

العدد ١٣ - تمّوز/آب ٢٠٠٨

التجمع اليساري من أجل التغيير



في العدد: ٧ أيّار ٢٠٠٨، المقاومة، قانون العفو، المخطوفين والمفقودين، النقابات، مناهضة العولمة، تمرّد صيدنايا، نكبة فلسطين، مياه الشيّاح

حكومة الإفلاس الوطني

شهر أيار ٢٠٠٨ في لبنان كان شهر تحقّق التوقعات. كان من المتوقع أن تنفجر الأزمة السياسية التي امتدت لثلاث سنوات واستنفذت صمامات الأمان – القليلة والمضعضعة بالأساس – للنظام الطائفي. وفي ليل الثامن من أيار تبلور هذا الانفجار اشتباكات بين بورجوازيات الطوائف، بوقود من الشبّان الفقراء. جاء ذلك بعد أن شهد السابع من أيار، وهو للمفارقة موعد مظاهرة أعلن عنها الاتحاد العمالي العام للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، اعتداءات بالقنابل الصوتية وطلقات الرصاص من قبل زمر تيار المستقبل سقط ضحيتها شباب استجابوا للعصيان المدني غير المعلن وتوزعوا على طول خط سير المظاهرة.

العصيان المدني جاء رداً على قرارين أصدرتهما الحكومة يستهدفان سلاح الإشارة لدى المقاومة ويدها الطولى في أمن المطار. وشعار "الدفاع عن سلاح المقاومة" تحول بفعل التحريض الطائفي الكثيف الذي مارسه طرفا الصراع، ولو باضطراد متباين، إلى حرب شوارع هدفها السيطرة الأمنية على المناطق. حرب لم تخلو بالطبع من تصرفات ميليشياوية جاءت لتؤكد عفن النظام الطائفي الذي يحمل حيوانات مفترسة تعيش على دم الفقراء إلى حكمنا سنة بعد الأخرى.

وكما توقع الجميع أن تنتهي الأزمة بتسوية ومحاصصة مستجدّة، وبرعاية عربية وتوافق إقليمي ودولي، أثبتت الطبقة الحاكمة أنها غير قادرة على خلق الإثارة وإحداث المفاجآت، فذهبت إلى الدوحة واختلت بنفسها وانتهت الخلوة بـ"وحدة وطنية" كانت أولى إنجازاتها انتخاب المسؤول التنفيذي عن تدمير مخيم نهر البارد رئيساً للجمهورية.

تابع الضجر السياسي مسيرته بنجاح كبير وخلت كل السجالات السياسية التي اجتاحت منازلنا وحتى غرف نومنا من أي طرح لحل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي نمر بها جراء ارتفاع الأسعار الجنوني وصمود أجورنا بجميع طوائفها، من الحد الأدنى إلى أعلى سلم أجور ذوي الدخل المحدود، صمود قانون الطوارئ في مصر العزيزة.

لم نفاجأ بالطبع من هذا التجاهل الفاضح لأحوالنا المعيشية، فقد اعتدنا على واقع أن كل تأزم جديد للأوضاع الاقتصادية في البلاد يكون مخرجه تأزم أمني طائفي يعفي السلطة من مسؤولياتها تجاه لقمة عيشنا ويحول أنظارنا واهتمامنا إلى خرائط الطرق السالكة وإجراءات الأمان في حالات الطوارئ.

وقد كان لاقتراح اعتماد قانون الانتخاب لسنة ١٩٦٠، "ملغوماً"، أن يخلق بعض الإثارة لتناقضه التام مع ما جاء في وثيقة الطائف لولا أن الجميع اليوم، ما خلا بعض مثقفي اليسار، ما عادت تنطلي عليه كذبة "وثيقة الوفاق الوطني والدستور المقدس". ومع وجود مجتمع مدني يفاضل بين السلم الأهلي من جهة والديمقراطية والحق بالتمثيل الصحيح من جهة أخرى، اقتصرت ردود الفعل على بعض "الجعجعة" التي لا تنتج إثارة بل فقط بعض التلوث السمعي.

في المحصلة، كانت النتيجة مسلسلاً جديداً من تناتش الحصص أدى كما المتوقع إلى إنشاء أضحوكة جديدة تسمى "حكومة الوحدة الوطنية"، أي باللغة الصريحة، تحالف جديد ما بين برجوازيات الطوائف.

قد يطرح البعض السؤال التالي: إذا كان هذا اللاتغيير متوقعاً وغير مفاجئ إلى هذه الدرجة، فلما "النق"؟ والجواب المقتضب سيكون التالي: المتوقع ليس بالضرورة محتوماً. فقد مر في تاريخ الأزمة معطيات كانت تشير إلى إمكانية تفادي هذا "الروتين" إلا أن اليسار في لبنان لم ينجح حينها في طرح مشروع جدي بديل.

تميزت الفترة السياسية من ٢٠٠٥ حتى اشتباكات أيار بإفلاس سياسي حاد وهياج جماهيري أكثر حدة. لم يتمكن اليسار في هذه الفترة من بلورة مواقفه السياسية بالسرعة والجرأة المطلوبتين واتسم بالتردد وعدم الوضوح.

كان ممكن لليسار أن يستفيد من التناقضات التي نشأت ما بين القواعد الشعبية للمعارضة وقياداتها، فلقد رأينا في مظاهرة المليونين التي عبرت شعبياً وبشكل واضح عن رفض عام لاستمرار السنيورة بالحكم وعن رفض للسياسات الاقتصادية للحكومة، بينما كانت قيادات المعارضة لا تطالب سوى بالشراكة بالحكم.

ولكن هناك أمل وإمكانية للتغيير. علينا أن نعرف جيداً أن أول ما يخافه حكامنا هو غضب الجماهير، هو وحدتنا في المواجهة، فالتسوية لم تأت، كما يشاع، من أجل مصلحتنا ومن أجل راحة بالنا، بل أتت لترصّ صفوف بورجوازيات الطوائف في مواجهة الناس، في مواجهة سخطنا وغضبنا ومن أجل لجمنا عن حقنا في التغيير.

نحن نعرف إن توق البرجوازيات المتصارعة (معارضة وموالاة) للالتحام في ما بينها يأتي بينما الجماهير تفقد ثقتها أكثر وأكثر بالقيادات السياسية الحاكمة. فالهدوء والارتياح الكبيرين اللذين عبّر عنهما الناس عندما ذهب قادة المعارضة والموالاة إلى الدوحة، هو أكبر دليل على ذلك. هذا التدهور في الثقة هو الذي يجب أن نبني عليه اليوم.

إن سلطة "الوحدة الوطنية" اليوم لن تكون سلسة في التعامل مع الناس وحاجاتهم ومطالبهم، بل سوف تكون أكثر عناداً وتسلطاً، وذلك لأنها تعي أنها ضعيفة وأنها لن تتمكّن من إقناع الناس بتوجهاتها وخططها "الجهنمية".

ولقد رأينا جميعاً كيف أن اتفاق الدوحة لم يلحظ أياً من الأمور الأساسية

المنشور
نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير
www.tymat.org
يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- بريد الكتروني: almanshour@tymat.org - تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥

التي تهم أغلبية الناس؛ لم يناقش الرغيف ولم يناقش البنزين ولم يناقش غلاء المعيشة ولا الأجور. الشيء الوحيد الذي ناقشوه هناك هو كيفية توزيع جبروتهم وسلطتهم في الحكومة وفي مجلس النواب القادم. غريب أن يتكلم هؤلاء عن الديمقراطية والتشارك بينما يغيّب كل الشعب عن النقاش في عماد العملية الديمقراطية، أي قانون الانتخاب، الذي فصّلوه على قياسهم وألغوا أصوات مئات الآلاف، فقط من أجل الحفاظ على نفوذهم. يقسّمون الدوائر على أساس طائفي، ثم يتهمون الناس بالطائفية!

إن اتفاق الدوحة والحكومة الوليدة وضعا النقاط على الحروف. أهم هذه النقاط هو أن ليس هناك أي مجال للتأويل بأن المعارضة والموالاة تخلّتا عن الشارع ولجأتا إلى زواريب السلطة والسيارات المصفّحة والقاعات العازلة للصوت.

المرّة الماضية، قالوا لنا أيضاً أن اتفاقاً في دولة نفطية سيحقن الدماء، على الأقل، وسيأتي بالمال والسياح ووعود الربيع. لمدّة ١٥ عاماً، كانت الحجّة أن اتفاق الطائف أوقف إطلاق النار بين الميليشيات. تناسى الزعماء الوطنيون وقتها أن وقف إطلاق النار خرقته السلطة مرّات عدّة؛ من طريق المطار في ١٩٩٣ إلى حيّ السلّم في ٢٠٠٤ مروراً بجرود الفلاّحين والسلفيين وحرّاس المربّعات الأمنية والشخصيات حتى نهر البارد ومجزرة مار مخايل.

وبموازاة الدعوات من بعض اليساريين "المدعين للوطنية" للقبول باتفاق الدوحة (مَن كان يمثّلهم هناك؟) والتمهيد لتسوية مع الطوائف والدخول في لوائحها في ٢٠٠٩، يأتي دور المجتمع المدني. تبدأ المصيبة في الترويج (بتمويل أوروبي وأميركي) أن قانون فؤاد بطرس هو خطوة إصلاحية وأن ممثلي المجتمع المدني في اللجنة التي كُلّفت إعداد المشروع قاموا ما بوسعهم للدفاع عن المفاهيم الديمقراطية، الخ.

الحقيقة الأولى أن مَن توهّمهم البعض ممثلين عن المجتمع المدني لم يمثّلوا سوى طوائفهم، مذاهبهم بالتحديد. الحقيقة الثانية أن التمويل الأوروبي (بقرار من الاتحاد الأوروبي) للنشاطات المتعلّقة بالإصلاح الانتخابي هو مشروط بتوجّهات ذلك القانون. الحقيقة الثالثة أن دور المجتمع المدني، بعد ارتباطه مباشرة بالتمويل الخارجي والداخلي، تحوّل من رافعة للإصلاح إلى مروّج لأفكار كوشنير والممولين. فالإصلاح الانتخابي تحوّل إلى برامج دعائية وحملات من "الهواء الساخن" على لوحات الإعلانات والباصات. الكلّ يتدخّل، فما المشكلة أن تقوم مكاتب الأمم المتحدة أو السفارات الأجنبية بالترويج المباشر لمشروع سياسي؟

أما العمل المقاوم فلم يتوقّف يوماً نتيجة لخروج طرف من أطرافه (وسمير جعجع يقول أن اللبنانيين يقاومون منذ آلاف السنين)، وكما قال حسن نصر الله في مؤتمره الصحافي بمناسبة صفقة إطلاق الأسرى في ٢٠٠٨/٧/٢، فإن الحزب لن يقف بوجه من يريد المقاومة. صحيح.

لن يستفيد المقاومون من تحالف موضوعي (توافقي) مع مثيري الفتنة. ولن يستفيدوا من ضرب أي إمكانية جدّية لوصول تيّارات تعبّر عن تطلّعات الناس الذين أجبرتهم على التضحية بأولادهم وأراضيهم كي لا تقصف إسرائيل وسط البلد (المُحتل من قِبل سوليدير) وكي لا ينزعج السنيورة في حرب تمّوز. أمّا الخاسر الأكبر فهو مَن يدّعي أن المقاومة يجب أن تكون أوسع من حزب الله، ثم يوافق على مشروع قانون انتخابات سيضرب، أوّل من يضرب، أولئك المقاومون الذين لا ينتمون إلى المذهب الشيعي ولا للمقاومة الإسلامية. وهل من مصلحة المقاومة أن تضع نفسها في استفتاء انتخابي يفترض توافقاً بين كل الطوائف لاستمرارها من جهة ويمنع مَن هم من خارج مذهبها و"مناطقها" من التعبير عن هذا التأييد؟

تبقى القضية الأساس، القضية المطلبية، خارج الموضوع برمّته. ألا يجدر بالمروّجين لاتفاقية الدوحة من اليساريين (أو المروّجين لأحد أطرافه) أن يسألوا، ما هي المصادفة أن تأتي المواجهات المذهبية في كل مرّة لتُسكت المطالب المحقّة للعمّال والطبقات الكادحة؟ ألا يجدر بهم أن يسألوا عن القوانين والمراسيم التي تمرّرها حكومة "الدوحة" بتواطؤ واضح وفاجر من "المعارضة"؟ ألا يجدر بهم أن يسألوا حزب الله والتيّار الوطني الحرّ عن دورهم في سياسات التجويع وفي القبول بوصفات دولية ستزيد الفقراء فقراً وستضرب ما تبقّى من شرائح وسطية من كل الطوائف؟ وهل من مصلحة المقاومة ألاّ يتبقّى من لديه القدرة على المقاومة؟

كل يوم يمر في هذا الصيف الحار نرى فيه خسارة إحدى مقوّمات كرامتنا. سنخرج من احتفالات تحرير الأسرى ونحن أكثر جوعاً وأكثر تشرذماً. وصل سمير القنطار إلى عبيه ليكتشف أنه بعد أن كان عميداً للأسرى، كل الأسرى، قد يتحوّل إلى ورقة درزية يلعبها "الجناح السياسي" في حزب الله في معركته الانتخابات.

خرجنا من مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية بوحدة أمراء الطوائف ومشعوذيها، ليمعن الأولون في استغلالنا ويمعن الآخرون بالتدخّل في حياتنا اليومية. أولم يكن ظريفاً أن يختار المجتمع المدني في لبنان تذكّر ١٣ نيسان هذا العام من خلال نشاطين، أحدهما جمع بعض رجال دين والآخر بعض المراحيض؟

كل يوم، تُعلن الدولة اللبنانية وطوائفها معركة جديدة ضدّ عمّال وفلاّحين ومهمّشين. كل يوم، تقوم الحكومة باستكمال عدّة حربها على الفقراء. وكلّ يوم، يقفز أمامنا انتهازي يساري ليدافع عن مستغل (بكسر الياء) أو زعيم طائفي أو ديني. وكل يوم، يطلب منّا "مثقّف" ما أن نتنازل عن مطلب ما ونكون "واقعيين". كل يوم، يحدد لنا مسؤول في دولة أخرى مصالحنا كما يراها هو. كل يوم، نرى حقوقنا الاقتصادية تتآكل بأمر من البنك الدولي تارة وأوهام أهداف الألفية للتنمية طوراً. كل يوم، تُضرب حرّياتنا الإعلامية وحقوقنا في التعبير من خلال حملات مشبوهة من إعلام المطاوعين السعوديين وغيرهم من العرب.

نخاف من الحرب، لكن، ماذا نسمّي الحالة التي نعيشها اليوم؟ إذا كان قتل الناس وتجويعهم وضرب مقوّمات حياتهم ومنعهم من الأطر الديمقراطية ليس حرباً، فما هو إذاً؟ بلى، إنها حرب طبقية مُعلنة ومدعومة خارجياً، حرب على العمّال ونقاباتهم، حرب على الفلاّحين وأرضهم، حرب على النساء وجسدهن، حرب على الشباب ومستقبلهم، حرب يومية على كرامتنا. وإذا لم يعجبنا، فميليشيات وشركات أمنية تعيث فساداً وتخريباً وقتلة وأبناء قتلة يهددون سلامتنا العقلية في مؤتمرات صحافية تهريجية.

الطبقة الحاكمة أعلنت موقفها، وحددت حلفاءها من الدول والمؤسسات الدولية والشركات والجمعيات، لم تتوقّف دقيقة واحدة عن زيادة الأسعار والمعاناة، ولم ينقطع مثقّفوها ثانية واحدة عن التبرير لهذه السياسات، وهي تشن حربها الاقتصادية علينا دون هوادة بطلب ومباركة من المجتمع الدولي.

لقد تخلت المعارضة عن مطالب الناس والتجأت إلى رفاقها في المجلس العام للبرجوازيات الطائفية (السلطة اللبنانية). تركوا الساحات ورموا الرايات. اليوم نحن من يجب أن يحتل الساحات علينا أن ننزل إلى الشارع وان نرفع رايات الصراع والتغيير، أن نقف لنقول إن المعركة لم تنته ولن تنتهي حتى إقرار جميع المطالب الشعبية من رفع الحد الأدنى للأجور ولجم الغلاء، إقرار قانون انتخابات غير طائفي ونسبي على أساس لبنان دائرة

واحدة، إلى مناهضة التدخلات الأجنبية وردع الامبريالية من دفع المنطقة ولبنان إلى هاوية التقسيم والانهزامية.

الحكومة شُكّلت وضمت تشكيلة غنية من أصحاب المال والمرتشين ومجرمي الحرب والسارقين، الخ... وكما يقول الكثير من وزرائها، الحكومة حكومة انتخابية، أي إن مدة صلاحيتها ومدة صلاحية قراراتها تصب أولاً في المعركة الانتخابية القادمة.

قد نرى بعض الإصلاحات الطفيفة، ولكنها لن تكون إلا محاولة لحفظ ماء الوجه، وسرعان ما سوف تتكشف أنياب من يدعون تمثيل المصالح الشعبية، فإن كانوا فعلاً يمثلون ذلك لكان أول قرار حكومي هو إقرار الحد الأدنى للأجور عما لا يقل عن مليون ليرة لبنانية.

لكن الوزير فنيش (المقاوم) قال حول هذا الموضوع أنه سيأتي بحل يرضي أرباب العمل والعمال. وكلنا يعرف ما يعني هذا؛ العودة من جديد إلى البداية؛ وكأن لم تكن هناك مظاهرات ولا احتجاجات ولا صرخات ولا بيانات. سيحاولون إجهاض الصراع من خلال بعض الجرعات الاجتماعية والاقتصادية الطفيفة.

ولكن علينا اليوم أن نكون صارمين في موقفنا: لا تراجع عن أي مطلب شعبي، فالتراجع يعني أننا نلحق بقطار الهزيمة، وكما يقول السيّد، "ولّى زمن الهزائم وجاء زمن الانتصارات". ولكن انتصار اليوم عليه أن يكون انتصار الناس على جبروت المال والتسلط، وعندها سوف نرى ما إذا كان من يدعي الشرف والولاء للناس سيقف إلى جانب الناس أم إلى جانب المال؟

من اليوم فصاعداً، علينا أن نعرف أن التغيير لن يأتي سوى على أيدينا، من عمال وطلاب وفلاحين، نحن من يشقى ويتعب ويشرّد نحن من يجوع. نحن من يعمل بينما يجلس الزعماء يحصون الأموال التي جمعوها من جيوبنا. تحررنا يبدأ بأن نتخلص من هذه الطبقة العفنة، وبأن نقول لا لحكومة تجمع برجوازيات الطوائف. تاريخنا الفعلي يبدأ عندما ينتهي تاريخهم، ولقد انتهت مدة صلاحيتهم منذ زمن بعيد، والموقع الوحيد الذي يستحقّونه هو بضعة أمتار مربّعة في مكبّات سوكلين. ■



المنشور
العدد ١٣ - صيف ٢٠٠٨

عن الحكومة والمقاومة والعمالة وأمور أخرى

تقول المعارضة (سابقاً) أنها تريد طي الصفحة الماضية وفتح صفحة جديدة من العلاقات مع السلطة (سابقاً). هذه المقالة تعيد التذكير بتلك الصفحات الممزقة أو المعفى عنها، دون قانون عفو هذه المرّة. فهيا بنا لإعادة التعرّف على الشقلبة المعارضاتية، بالإذن من وليد جنبلاط.

نضال مفيد

الحكومة

عمر كرامي يستقيل. إنه اليوم الرابع عشر على اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري. عمر كرامي كان ترأس الحكومة للمرة الثانية، فقط. مسكين الرئيس كرامي، سقط مرتين، الأولى، عند صعود رفيق الحريري العلني، أما الثانية فكانت عند اغتيال الأخير. ولكن لا يَسعد البعض لكلمة "مسكين"، فالرئيس كرامي عندما واجه مأزقاً في استمراره حاكماً، استقال، بكل بساطة. صعد على منبر المجلس النيابي، والقاعة شبه خالية معلناً: "وجدت نفسي في حال ذهول وتساؤل عن الاتجاه الذي تؤخذ البلاد إليه فإنني حرصا على ألا تكون الحكومة عقبة أمام ما يراه الآخرون خير البلاد، أعلن استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها". لم يصدق نواب "الأمة" فأعلنوا "فرحة عارمة"، أما الرئيس بري فكان متجهماً.

فؤاد السنيورة

رجل سياسي "مخضرم"، عايش الوصاية السورية، وهندس الوضع المالي للبلد. عاصر الرئيس الحريري، وخلفه كنتيجة طبيعية لانتخابات الحلف الرباعي وقانون غازي كنعان. سمّي إثر استشارات نيابية ملزمة لدى الرئيس السابق للجمهورية، ونال ١٢٦/١٢٨. إنه التفوق بعينه. ولكي يقرن التفوق الذهني بالفعل العملي، تخلى عن البكاء، وأعلن على الملأ قرارين قرأهما الوزير العريضي بصوت متهدج، وكان جالساً، ربما لأنه لم يقو على الوقوف أمام ما يقرأه. أحزاب المعارضة كانت قد حذّرت من إقرار ما أقر. لكن الحكومة مضت نحو الأقصى. السيد نصر الله كرر مقولة قطع اليد لمن يريد نزع سلاح المقاومة. السيد قرن القول بالفعل. الوزراء لن يتراجعوا عن القرارات. بنت بشرّي لا تتراجع، كذلك مروان حمادة صمد معانداً. الرئيس السنيورة لم يرف له جفن للمظاهرات المطالبة باستقالة حكومته عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

طعع، طعع، لمدة أسبوع. يتساقط عشرات القتلى من الطرفين. يحمل الأطفال السلاح. والحكومة لا يرف لها جفن. تتبادل الكرة مع قيادة الجيش، فتحرج الحكومة مع جواب الأخيرة الأخير. غازي العريضي من جديد. يقرأ من جديد، هذه المرة بصوت مرن، التراجع عن القرارين. هل قرأ، الذي لا يرف له جفن، بيان استقالة الرئيس كرامي؟ لم يقرأ من يرفرف فوق رأسه "ثلاثة أعلام بـ...... ١٥٠٠٠$" (رشا أبو زكي- الحكومة تؤهل السرايا بـ ٢,٨٦٠ مليون دولار!- الأخبار في ٢٨ آذار ٢٠٠٨).

المعارضة

تتألف من حزب الله وأمل والتيار الوطني الحر. أما من تبقّى، فهم من أيتام الوصاية السورية. أمل وحزب الله خرجا متأخرين من حكومة متهمة بالعمل لصالح "المجتمع الدولي". التيار أخرج من التوافق على الحكومة، كما يقول عماده. الأخير يرأس كتلة برلمانية. هذه الكتلة انتخبت على أساس برنامج يفتخر به العماد. هذا البرلمان مشهود له بعدم الشرعية، لكن العماد يصر على العكس، خاصة في المناطق التي انتخب فيها أعضاء كتلته. أما في بقية المناطق، فبحسب عون، لعب السلاح (يقصد حزب الله) والمال (يقصد ١٤ آذار وتيار المستقبل) دوراً كبيراً أو كان السبب في مقاطعته لانتخابات في منطقة دون أخرى.

هذا التيار طرح برنامجاً. هذا البرنامج قرأه جوزف سماحة، (السفير ٢٥ حزيران ٢٠٠٥)، وعلّق عليه: "الوثيقة (البرنامج الانتخابي للتيار الوطني الحر) محكومة بطرح اقتصادي ليبرالي يتجاوز في آن معا تصورات ميشال شيحا وممارسات الرئيس الشهيد رفيق الحريري...... الإصرار على التراجع المبرمج للدولة لمصلحة القطاع الخاص" والجملة الأخيرة، بحسب سماحة، تسمح "للرأسمال الملتحق بالطوائف"، بالسيطرة على الدولة ومؤسساتها. دون نسيان مسألة إصرار التيار وكافة مرشحيه على القرار ١٥٥٩ الذي ينزع الشرعية عن المقاومة.

أما حركة أمل وحزب الله، فقد انتصرا انتصاراً كاسحا وكان شعارهم "مع أو ضد ١٥٥٩"، فكان أنور ياسين مع هذا القرار. بئس المانوية. يبدو أن المقاومة سقطت في فخ بوش، من ناحية مقولته عن "الخير والشر" ومن "ليس معنا هو ضدنا"، إلى آخر المعزوفة المملة. فضّلت التحالف مع شاتميها، ومع من كان يظهر وينفّذ بشكل علني كافة أنواع الجرائم بحق المقاومة، منذ ما قبل الثمانينات وحتى هذه اللحظة. هذه الغلطة "تكررت"(؟)، عندما امتنع حزب الله عن التصويت لابراهيم الحلبي، كمرشح معارض. وذلك منعاً "للفتنة المذهبية"...

٦ شباط ٢٠٠٦

اجتمع حزب الله والتيار الوطني الحر في كنيسة مار ميخائيل، ووقعا تفاهماً. تراجع العماد عون عن برنامجه الانتخابي، وخاصة ما يتعلق بالـ١٥٥٩، تراجع لصالح إعداد "إستراتيجية دفاعية..." إلى آخر الجملة المبهمة. أما البرنامج الاقتصادي، فلا شيء (بغض النظر عن الشعارات المطلقة حول الفساد وضرورة مكافحته، وقد يكون الحزب والتيار صادقين في قولهما هذا بدليل عدم انخراطهما سابقاً في الحكم). الخصخصة أصبحت برنامج المعارضة، بدليل برنامج التيار الانتخابي، إضافة إلى خطة الوزير محمد فنيش لخصخصة الكهرباء، وذلك قبل استقالته، كذلك عدم التطرق إليها في ورقة التفاهم. لا تعريف للخصخصة سوى أنها سرقة.

وبحسب سماحة (المصدر نفسه): "المسألة ليست في الشفافية والمحاسبة"، إنما المسألة هي في السيطرة على المرافق العامة وإسقاط دولة الرعاية الاجتماعية، وإحلال شبكة الطوائف النيوليبرالية المتحدة. جوزف سماحة نفسه يضيف، ولكن هذه المرة في جريدة الأخبار، وتحديداً في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، أي بعد مرور أشهر قليلة على اعتصام المعارضة ومطالبتها الحكومة بالاستقالة تمهيداً لتأسيس حكومة الوحدة الوطنية على أساس الثلث "المقدس"، يضيف مجموعة أسئلة: "أي دور للدولة؟ أي نظام ضريبي؟ أي موقف من التعليم

الرسمي؟ أي سياسة حيال الاستقرار النقدي وسعر الفوائد؟ كيف يعالج الدين العام؟ أي نهج في مكافحة الفساد؟ أي خطوات ضد البطالة والهجرة؟ ما هي نسبة النمو الممكنة وكيف؟ أي توزيع قطاعي للناتج الوطني؟ ما موقع الخدمات الجديدة؟ كيف نوفق بين سياسة معينة ومواقف العالم الخارجي؟ هل هناك نية فعلية لأوسع حملة تنسيب نقابي يعيد إلى هذه الهيئات حيويتها؟ إلخ..."

الجواب على هذه الأسئلة كان "الثلث المقدس"، والسنيورة لا يرف له جفن. فكان خطأ آخر يسجَل في خانة المعارضة، لأن تبني هذا الخطاب، المشار إليه في مقالة سماحة، كان سيقلب الانقسام إلى صراع طبقي (وهو كذلك، بمعنى وجوده ولكن دون العمل على أساسه)، فتمثل المعارضة مصالح الطبقات "المأكولة" من قبل الأوليغارشية الحاكمة، وتسد "نيع" الاستابلشمنت المؤلف من "يساريين سابقين" (بالإذن من أسعد أبو خليل) وكتّاب الثقافة والرأي و("كحة المثقف" - فاطمة هاشم، المنشور).

المقاومة

في أي تاريخ بدأت؟ لا تاريخ موحّد أو متفق عليه لبدئها. الحرس الشعبي هو الأول، هكذا يقول الحزب الشيوعي. السيد موسى الصدر يؤكد على بدئها بواسطة أفواجه، حيث "السلاح زينة الرجال"، وذلك قبل مقولة الشيخ سعد الحريري "السلاح زينة الزعران". أم بواسطة الماركسي العراقي هاشم علي محسن وذلك عام ١٩٧٨؟ أو بواسطة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٢، أو بواسطة حزب الله منذ الثمانينات حتى هذه اللحظة؟ لكن القاسم المشترك هو المقاومة. بوجه مَن؟ بالطبع، بوجه الكيان الصهيوني، ومَن أيضاً؟ الحلفاء (سواء كان النظام اللبناني أو العملاء).

هل من الصعب على سيد المقاومة، السيد حسن نصر الله أن يسرد هذه التواريخ وهذه الأحزاب؟ بالطبع قراءة هذه الأسطر لن تستغرق أكثر من دقيقتين في خطاب يدوم أكثر من ساعة. الطموح ليس في ذكر المقاومين، أو لوم السيد على عدم هذا أو ذاك، الطموح هو في توسيع بيكار المقاومة وإعادة تأسيسها، بحيث تشمل من يريد أن يقاوم (دون نسيان فارس سعيد وعمار حوري).

ولكنْ، مقاومة مَن؟ بالطبع، الكيان الصهيوني، على كافة الصعد، وضرورة مساءلة النظام البعثي في سوريا عن سبب نوم جبهة الجولان منذ ١٩٧٤. هل ثَمّة من يربط بين هذا النوم واستمرار هذا النظام جاثما على صدور السوريين؟ ماذا يعني ذلك؟ بكل بساطة، فتح جبهة الجولان. كيف ينعكس ذلك على النظام اللبناني؟ توسع المقاومة إلى الداخل، وذلك لمواجهة كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المفقرة للطبقات الكادحة، ولكسر الحلقة المفرغة للفتن وحقوق الطوائف وكافة الدورة النتنة. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك والمعارضة موافقة على النظام الاقتصادي القائم، وترغب المشاركة فيه، طمعاً بقطعة من قالب الحلوى؟

أما الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، وهما من الأحزاب التي شاركت بفعالية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان، شاركا بنقد الرئيس الحريري وسياسته الاقتصادية، ولكن عند التصويت على مشروع الموازنة أو أي قانون للنهب المنظم. كان يمكن رؤية أيديهم المرفوعة للموافقة وأرجلهم المرفوعة للتأكيد على ذلك.

غسان غصن

رئيس الاتحاد العمالي العام. موقع يفترض على متوليه أن يكون المقاوم الأول، لكن هذا الشخص بقي وحيداً مرتين كعمر كرامي. المرة الأخيرة، كانت في تظاهرة السابع من أيار الملغاة بسبب الترهيب الممارس من قبل ميليشيات السلطة. أما المرة الأولى فكانت في تظاهرة العاشر من أيار عام ٢٠٠٦ لمواجهة سياسة الخصخصة ومشروع التعاقد الوظيفي. بعد انتهاء خطاب حنا غريب (رئيس رابطة الأساتذة الثانويين) انفضّ الجمع، فصعد غصن على المنبر ليتكلم مع نفسه. ضحك السنيورة في سره. لم يرف له جفن. أما المؤلم فكان سماع أحد نواب حزب الله في سيارة الأجرة في طريق العودة من التظاهرة، يقول: "لقد عبّر الناس عن رأيهم، الحكومة ستتراجع عن مشروع القرار ولكنها باقية ولن تستقيل وهذه المظاهرة لم تكن موجهة ضد الحكومة".

تراجعت الحكومة عن قرارها، ولكن ماذا يفعل هذا النائب عندما يقرأ باريس (٣) وعندما يقرأ أدبيات مؤتمرات باريس وأعدادها المتراكمة و"ترشيد الإنفاق وإعادة هيكلة القطاع العام". بالطبع، سيطالب بالثلث "المقدس".

لا يمكن في هذا الإطار التمادي في السخرية من غسان غصن، فهو على الرغم من الملاحظات و"الاتهامات لارتهانه لقوى برجوازية معارضة وموالية"، حرّك بمساعدة النقابات والروابط نوعاً من "الصراع الطبقي"، الأمر الذي أزعج كبار المصرفيين والصناعيين. ولكن هذا الحراك عاد وكمد على إثر الصدامات المسلحة في شوارع بيروت (مع عدم نسيان جهوزية ميليشيات السلطة لمواجهة أي حركة تجتاز الخطوط الحمراء التي تحكم الصراع في السنوات الأخيرة).

سلاح الصيد يواجه سلاح المقاومة؟

كثر الحديث في الأيام القليلة الماضية عن السلاح، خاصة سلاح الصيد، (يمكن لأي شخص أن يدافع عن نفسه، ضمن شروط وظروف يحددها القانون). ولكن هل يمكن تصديق أن حزبا بأكمله وكافة الأعضاء الأشاوس، أن يواجه المهاجم بسكاكين المطبخ والخردقة وبندقية ٩ ملم؟ هذا الحزب يعد مسؤولاً ورئيسه الموقر عن جرائم حرب وقعت في منطقة نفوذه بالشراكة مع أحزاب الجبهة اللبنانية، نتج عن ذلك اختفاء أكثر من ١٠٠٠ شخص في منطقة الجبل وسقوط قتلى من الطرفين. لم يظهر أي دليل يشير على موت أو قتل. ينطبق على هؤلاء صفة المخطوفين، والخطف جريمة مستمرة لا يسقطها قانون عفو، أو مصالحة شكلية. بالمناسبة، يبث إعلان في قناة العربية يشير إلى أن أسهم شركة إنتاج السيف والترس قد ارتفعت. أما شركات الأسلحة المحلية فتعاني من كساد مزمن.

العمالة

"أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة حكماً وجاهياً قضى بالأشغال لمدة سنتين ونصف بحق كل من .... وبالصورة الغيابية الأشغال الشاقة المؤبدة بحق كل من .... وذلك لإقدامهم على الاشتراك في قتل مقاوم وإقدام المحكوم عليهما غيابياً على خطف وأسر أحد المقاومين". انتهى الخبر. هذا الحكم نشر على موقع الوكالة الوطنية للإعلام، ونشر في معظم الصحف، في صفحة "العدل" و"القضاء والقدر". هذا الحكم صدر عام ٢٠٠٨، صدر في سطرين، لا يستحق التعليق ولا المساءلة.

هل هذا الزمن هو "زمن الانحطاط" أو "الزمن الإسرائيلي"، بحسب تعبير الياس خوري، والأخير يتوافق مع مهدي عامل حول أن الزمن (الثمانينات) هو زمن المقاومة؟ أما "الآن هنا" (عبد الرحمن منيف) ماذا تُصدر محاكم النظام اللبناني؟ سؤال موجه إلى المحاكم لتفعيل عملها. وماذا لو كان هذا المقاوم، الوارد ذكره في الحكم، الشهيد عماد مغنية؟ ماذا سيكون رد حزب الله؟ في الآونة الأخيرة، أكثر راية ماديان في الحديث عن طبقية في التعامل بين الشهداء. هل من تعامل طبقي مع شهداء المقاومة؟ هل الجنة مقسمة إلى طبقات، إلى ألوان وإلى أحزاب؟ أصلاً، هل الجنة موجودة؟

بعد إنجاز التحرير عام ٢٠٠٠، كثرت المطالبات للنظر بأوضاع "العملاء" شرط أن يسلّموا أنفسهم. جرت تسوية لأوضاعهم وخُفّفت الأحكام القضائية (إرضاء لرجال الدين؟). وجاءت وثيقة التفاهم بين التيار وحزب الله، وخاصة في الفقرة التالية: "٦ — اللبنانيون في إسرائيل: انطلاقاً من اقتناعاتنا إن وجود أي لبناني على أرضه هو أفضل من رؤيته على أرض العدو فإن حل مشكلة اللبنانيين الموجودين لدى إسرائيل تتطلب عملاً حثيثاً من أجل عودتهم إلى وطنهم آخذين في الاعتبار كل الظروف السياسية والأمنية والمعيشية المحيطة بالموضوع لذلك نوجه نداء لهم بالعودة السريعة إلى وطنهم استرشادا

بنداء سماحة السيد حسن نصر الله بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان واستلهاما بكلمة العماد عون في أول جلسة لمجلس النواب"، لتضيف غموضا جديدا على هذا الموضوع. كيف سيجري التعاطي (القضائي)، من جديد، مع هؤلاء؟ ينبغي سؤال أنور ياسين، (أو أي معتقل آخر). ينبغي إعادة طرح السؤال: هل الزمن هو زمن الانحطاط أم هو زمن المقاومة؟

أمور أخرى

كريم مروة

يجيب كريم مروّة صقر أبو فخر في مذكراته وتحديداً ص. ٢٨٨ عن سؤال الأخير: "هل شاركت في مؤتمري جنيف ولوزان، ما هي انطباعاتك عن هذين المؤتمرين؟" يجيب مروة: "كان وليد جنبلاط ومروان حمادة وخالد جنبلاط ممثلين الطائفة الدرزية وليس الحركة الوطنية وهكذا كنت مع ...... نستجدي المعلومات استجداء ...... حاولنا اصطياد لحظة من مروان حمادة ...... لكنه كان يلخص الوقائع بما لا يفيد شيئا ..."، إلى درجة أن حمادة المذكور نسي دفتراً، تبين أنه لا يتضمن سوى معلومات عادية. ويضيف: "انخرط الجميع في تكريس الطابع الطائفي للحرب وتكريس الطابع الطائفي لاحتمالات انتهائها. هذا في لوزان وجنيف، أما في الدوحة، فلن ينسى أحد الدفتر. إذ النقاط معروفة، "الثلث المقدس" وقانون الأبنية والشقق السكنية لانتخابات المقدمين والوجهاء و"الكروش الكبيرة". أما كريم مروة، فيحب الحياة ، والبحث في دفاتر الآخرين.

المستقبل

أقفل التلفزيون لمدة أيام. أضحت الشاشة سوداء. لم يكن مستغرباً ذلك، إذ مَن أقفل المحطة المذكورة اعتاد بالشراكة مع أولياء المستقبل، على إقفال التلفزيونات والصحف والإذاعات وكل من لا يلعق بصاق الزعماء، أو يتودد إليهم. وعندما افترق الحلفاء، انتقم أحدهم من الثاني، هذا مع استنكار كامل لهذا الإقفال القسري، وضرورة إعادة تأسيس الوسائل الإعلامية على أسس مختلفة، فلا تكون الخاصرة الرخوة لهذا الزعيم أو ذاك.

الرعد

يقول أحد ممثلي "محور الشر"، أنه عندما كان في الفندق، ظن أن الحرب اندلعت لدى سماعه صوت الرعد، فقال له أحدهم: سأقول لك متى تندلع. أما خلال المعارك الأخيرة، فتعانق الرعد مع صوت القذائف. يمكن بعد ذلك الخلود للنوم، دون أن يرف لك جفن، وأن تقول: "لا آبه، سيبقى لبنان" إلى آخر المعزوفة "الباكية". ■

المراجع والمصادر:

أبو فخر، صقر. "كريم مروة يتذكر". دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢.

عامل، مهدي. "نقد الفكر اليومي". بيروت: دار الفارابي، ط٣، ٢٠٠٥.

خوري، الياس. "زمن الاحتلال". بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

صحيفة الأخبار والسفير.

موقع الوكالة الوطنية للاعلام على الانترنت.

وثيقة التفاهم بين التيار الوطني الحر و حزب الله.

ملاحظة: كُتبت قبل انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة



الإستمناء على صورة زعماء

شعر

ألفرد كينسي يعدّ:

صفر

إنّه الرّيح
يتراجعُ الصمتُ، يتفاصحُ.
الغيومُ لا تحملُ لوناً.
إنها البداية، أو الخلق.
تكاثرٌ.

١
لا تكثرُ، ولا تزدادُ
سالِبٌ وسالِبٌ يعطيان موجِبا.

٢
يدٌ في الهواءِ، ويدٌ في الطلقِ
بدايةُ التأرجحِ.

٣
يبدأُ العدُّ التنازليّ،
أين أنتَ من المنزلتَين؟

٤
الرعدُ، لا بأس به،
تظنني قنبلتك أو رصاصة.
تنطلي، فيك، عليك، الأكذوبة.

٥
تعلّمْتُ ذلكَ من سلوك،
أو صورةٍ لم تَعُدْ كما أَرَدْتُ.

٦
نهايةُ أسطورةُ الخلقِ.
قذفٌ على صورةٍ،
وخروجٌ من الخزانةِ.
لم أتعلّم العدّ أكثر.
أكثر من وليمة لأفلاطون.

٢٠٠٨/٥/١٦

العفو العام والإفلات الجماعي من العقاب في النظام اللبناني

كميل داغر

وردت هذه المقالة ضمن سلسلة ندوات حملة "تتذكرت ما تنعاد – ممنوع تنعاد" عن الحرب اللبنانية في ٢٠٠٧/٤/١٣. تطرح هذه المقالة العفو العام في لبنان باعتباره وسيلة لإفلات مجرمي الحرب من العقاب، ووسيلة لإعادة إنتاج السلطة بالشراكة مع أمراء المال والفساد. ويتضمن التلخيص عرضا لعلاقة المؤسسة القانونية في لبنان ودورها في خلق العفو العام كإحدى لازمات النظام الطائفي، هذا الفهم يدفع باتجاه التجاوز الجذري لواقع النظام باتجاه علمنة الدولة والمجتمع.

تقابل كلمة العفو العام، تعبير amnestie الفرنسي، أو amnesty الإنكليزي، أما في الأصل اليوناني فهي amnêstia، والأخيرة تعني الغفران ويركن النسيان إليها في الواقع اللبناني.

تكثر تبريرات السياسيّين وقوى التشريع، حيث تعتبر العفو العام ضرورة لقلب صفحة جديدة في تاريخ البلد، من أجل المصالحة الوطنية والسلم الأهلي. وهذا العفو يأتي عادة بعد الحروب أو بعد الثورات.

لهذا، يكون العفو من صلاحيات البرلمان، بحسب ما يشير الدستور الفرنسي، فهو لا يكتفي بإزالة العقوبة كما يفعل العفو الخاص، لكنه يتجاوز ذلك إلى إزالة الفعل الجرمي ويستفيد من ذلك كل المجرمين.

نبذة عن العفو العام في فرنسا

تشير إحدى دراسات مصلحة الدراسات والتوثيق في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى أن قوانين العفو العام يتحدد مجال تطبيقها، تبعا لطبيعة الجرم أو تبعا للعقوبة أو بشكل يراعي مرتكب الجرم.

ومن أهم حالات العفو، قانون ١٨٨٠ لصالح المشاركين في كومونة باريس عام ١٨٧١، تلك الكومونة التي وصفها ماركس باقتحام السماء، ذلك الحدث انتهى بالمجازر التي ارتكبتها البرجوازية بحق عشرات الألوف. أما البرلمان البرجوازي فأعلن العفو لأن سلطته توطدت ولم يعد خائفا من التغيير الثوري.

كما صدر قانون العفو عام ١٩٥١ إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية الذي يتعلق بحالات التعاون مع النازيين التي أدت إلى عقوبات سجن لمدة أدنى من ١٥ سنة، تلاه قانون ١٩٥٣ الذي لم يبق أكثر من مئة شخص في السجن بتلك التهمة.

وأعقب نهاية حرب الجزائر صدور قانون عفو واسع للأفعال المتعلقة بتلك الحرب الإستعمارية، وأتبع فرانسوا ميتران عام ١٩٨٢ هذا القانون بقانون عفو يشمل الجنرالات الذين حاولوا الإنقلاب على سلطة شارل ديغول.

كما صدر قانون عفو عام ٢٠٠٢ للجرائم المرتكبة قبل ١٧ أيار ٢٠٠٢ حيث وفّق بين بادرة الغفران وضرورات القمع، مستثنيا عدة جرائم منها ما يتعلق بالمتاجرة بالمخدّرات وجمعيات الأشرار...

العفو العام في لبنان

يعرّف د. محمود حسني، في كتابه شرح قانون العقوبات اللبناني، العفو العام باعتباره "تجريد الفعل من الصفة الجرمية" ويعتبر علّته "التهدئة الإجتماعية بإسدال النسيان على جرائم ارتكبت في ظروف سيئة إجتماعياً"، فيريد المشترع بذلك حذفها من الذاكرة الإجتماعية.

أما بخصوص خصائصه، فيعتبره الكاتب "يتميز بطابع موضوعي ... ويستفيد منه جميع المساهمين. ويتميز باتصاله بالنظام العام، إذ يقوم على اعتبارات من مصلحة المجتمع، كما يمتاز بطابعه الجزائي فآثاره تقتصر على الصفة الجرمية للفعل، ويتميز بأثر رجعي يعود إلى وقت ارتكاب الفعل".

تعددت قوانين العفو العام في لبنان، وذلك إثر أول إنفجار أهلي بعد الإستقلال أي أحداث عام ١٩٥٨ فصدر قانون في ٢٤ ك١ من العام عينه يعفو عن الجرائم المرتكبة حتى ١٥ ت١ من العام المشار إليه. وأعقبه قانون ١٩٦٩ الذي منح عفواً عن الجرائم المرتكبة قبل ١٩٦٨/١/١. وصولا إلى القانون رقم٩١/٨٤، الذي أعقب الحرب الأهلية ١٩٧٥ – ١٩٩٠. وقد استثنى هذا القانون من أحكامه الجرائم المرتكبة على أمن الدولة، المحالة على المجلس العدلي، جرائم اغتيال أو محاولة اغتيال رجال الدين والقادة السياسيين والدبلوماسيين... أما المادة الرابعة منه فخففت العقوبات.

وأعفت المادة التاسعة، وذلك لمدة سنة من خلال مرسوم، عن كل شخص محكوم أو ملاحق بالجرائم المستثناة في هذا القانون والواقعة على أمن الدولة والمرتكبة قبل ١٩٩١/٣/٢٨. فاستفاد من ذلك الضباط ميشال عون وإدغار معلوف وعصام أبو جمرة، الذين مُنحوا عفواً خاصا عن الجرائم المحالين بها إلى المجلس العدلي، شرط مغادرة البلاد لمدة ٥ سنوات. هذا الإعفاء ألحق بقانونين رقم ٦٧٧و ٦٧٨/ ٢٠٠٥ اللذين منحا العفو لسمير جعجع ومجموعتي الضنية ومجدل عنجر، تحقيقا للتوازن المقرف بين الطوائف، بين رغبات البطاركة والمفتيين ومرجعية قريطم، الأمر الذي أدّى إلى إنخراط بعض المستفيدين من هذا القانون بأدوار تفجيرية، وانخراط البعض الآخر في فتح الإسلام ومعاركه.

العفو العام والإفلات من العقاب

تميزت الحرب الأهلية بجرائم بشعة، فجاء قانون العفو لنقل الميليشيات إلى أعلى مراتب في الدولة. كل ذلك فوق أكثر من ١٥٠ ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى، فضلا عن توزيع مئات الأطنان من النفايات السامة على كل المناطق، إضافة إلى الإعتداء على الأملاك والأموال العامة، وانتشار فساد سلطوي، دون نسيان مسألة المفقودين والمخطوفين والمسؤولين عن إختفائهم.

وبالتالي، كيف يقوم السلم الأهلي على نسيان وغفران، دون كشف الحقيقة؟ أما منظّمة العفو الدولية، فاعتبرت أن قانون العفو، يكفل إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب ويمنع ظهور الحقيقة، وتضيف أنّ لبنان لن يعرف سلاما إلا إذا أتيح المجال أمام التحقيق في جرائم الحرب.

لا يمكن نسيان المآخذ بشأن "ميثاق لأجل المصالحة الوطنية والسلام" في الجزائر، وخاصة لإتاحته الفرصة للإفلات من العقاب بشأن الجرائم. وقد رأى أحد مدراء منظمة هيومان رايتس واتش في هذا العفو، أنه عاد بالنفع للمسؤولين عن الجرائم الخطيرة، إضافة إلى تغذية الحقد بين الجزائريين.

هذا الأمر ينطبق على لبنان، باعتبار انتقال الميليشيات إلى السلطة، مع بقائها على جهوزية تامة للعب الدور الدموي المعتادة عليه ترافقاً مع العجز عن انتخاب رئيس للجمهورية وتحقيق حكومة وحدة وطنية تحول دون الاقتتال، ومع عودة تسلّح القوى السياسية، بتشجيع من دول إقليمية ودولية.

من هنا، فإن استشفاف الخطر يكمن في الطريقة التي اختُتمت فيها الحرب، فأبقت على الجمر تحت الرماد، بعيدا عن المحاسبة. هذا الخطر مرشح للتكرار، طالما يعاد بناء الدولة بالمواد التي كرسها اتفاق الطائف، على الرغم من الكوة الضيّقة المفتوحة فيه على مجتمع ودولة علمانيين. هكذا، فالبنيان الطائفي وغياب المحاسبة ينتجان حربا أهلية، تُرتكب الجرائم، فتليها قوانين عفو، تليها عواصف تشعل النار المختبئة.

وأخيرا، فالكوة الضيّقة المفتوحة هي فرصة لكل المتضرّرين من شابّات وشبّان، عاملات وعمّال في كافة القطاعات للعمل على توسيعها، وتجاوز البنى الطائفية، وذلك لقيام مجتمع قائم على المحاسبة الدائمة، بحيث لا يفلت أي مرتكب من العقاب. ■

النص الكامل: http://www.tymat.org/?q=node/729



نضالات عمالية لبنان

"ليس لنا ثقة بالحكومة الجديدة التي ستمعن بسياسة الخصخصة والتعاقد الوظيفي وإلغاء دور الدولة الرعائي كما ينص باريس ٣"

مقابلة مع رضا سعد

(رئيس الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ورئيس نقابة عمال الأحذية)

أجرتها: فرح قبيسي

يضمّ الإتحاد الوطني للنقابات ثمانية عشر نقابة، منها نقابة عمال الأحذية والبناء والمطابع والنجّارين والبلاّطين والكوّائين والميكانيكيين وغيرهم. تأسس الإتحاد الوطني قبل الإتحاد العمالي العام، خلال فترة الثلاثينات وكان يدعى حينها: "كتلة النقابات المنفردة". هو من مؤسسي الحركة النقابية والعمّالية في لبنان وقد لعب دورًا محوريًا في تأجيج الصراع الطبقي وفي إكساب العمال العديد من الحقوق منها تحديد فترة العمل بثماني ساعات يوميًا وغيرها من الحقوق التي تجدر الإضاءة عليها في مقالات لاحقة.

ما هو وضع الإتحاد الوطني للنقابات اليوم؟ وما هي المشاكل التي تعترض العمل النقابي؟

لا يختلف وضع الإتحاد الوطني للنقابات عن وضع العمل النقابي في لبنان، فهو ليس بمعزل عن تراجع النضال العمالي. غير أن ما يميّزه هو امتداده وانتشاره والقوّة التمثيلية لنقاباته، فعلى سبيل المثال تضم نقابة عمّال الأحذية ألفي منتسب. الإتحاد الوطني له استقلاليته وقواعده العمالية الخاصة، فهو أوّل من دعا إلى الاعتراض ومواجهة باريس ٣ وقد نظّم في هذا الإطار عدّة تحرّكات منها تظاهرة أمام السراي الحكومي، ولكن الانقسامات السياسية أثرت سلبيًّا على مجمل النشاطات.

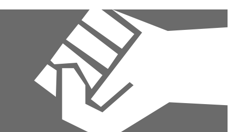
المشكلة الأساسية التي تعترض العمل النقابي في لبنان، تكمن في السياسة القائمة على تفريغ الاتحادات من مضمونها ودورها الفعلي على يد وزارة العمل وعبر ضمها إلى الإتحاد العمالي العام بهدف إحداث خلل فيه ووضع اليد عليه والسيطرة على قراراته وإخضاعها للسلطات اللبنانية (والسورية في زمن الوصاية). اليوم يضم الإتحاد العمالي العام ٤٣ إتحاداً، فبموجب القانون كل ٣ نقابات يمكنها تأليف إتحاد يتمثل بشخصين في المجلس التنفيذي للإتحاد العمالي العام، هكذا تم اللجوء إلى "تفريخ" اتحادات جديدة بهدف السيطرة على قرار الاتحاد العمالي.

ما هي شرعية الإتحاد العمالي العام في رأيك؟

الإتحاد العمّالي العام بالإضافة إلى هيئة الإنقاذ لم يتلفّظوا يومًا بكلمة "الطبقة العاملة"، وهذه سياسة متعمّدة، وإن كانت تعبّر عن شيء فهو أنّ قيادتيهما لم تخرجا من رحم الطبقة العاملة بل تم تركيبهما من خارج هذه الطبقة وعلى حساب مصالحها. ولكن المسألة ليست مسألة شرعية أو عدم شرعية بل هي مسألة غياب العمل النقابي الفعلي لحساب العمل السياسي بمعناه الضيّق. لهذا السبب خرجنا من الإتحاد العمالي في العام ١٩٩٨، وشكّلنا إلى جانب عدد من الاتحادات "الإتحاد العمالي العام المستقل"، لأنّنا من المنادين بإبعاد الإتحاد العمّالي عن السياسة، فالجوع لا يعرف ٨ ولا ١٤.

لماذا لم تدعو، كإتحاد وطني للنقابات، إلى المشاركة في مظاهرة ٧ أيار الماضي؟

في عيد العمال في ١ أيار الماضي ألقيت كلمة باسم الاتحادات الخمسة (الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، إتحاد السائقين العموميين، إتحاد الأغذية، إتحاد البناء والأخشاب وإتحاد نقابات العمال والمستخدمين في البقاع)، جاء فيها أنّنا نعلن تأييدنا ومطالبتنا بتحقيق المطالب العمّالية المحقّة التي دعا من أجلها الإتحاد العمالي العام إلى إضراب في ٧ أيار، كإضراب نقابي مستقل وموحّد يجسّد وحدة الحركة النقابية في لبنان والهادفة إلى تصحيح الأجور والرواتب بنسبة التضخم التي تجاوزت الـ٥٠٪، إلاّ إنّ الإتحاد العمّالي العام لم يتشاور معنا بموضوع التظاهرة التي دعا إليها في السابع من أيار. ولا يجوز أن لا يتشاور الإتحاد العمالي مع باقي القوى النقابية. لذلك قرّرنا تأييد الإضراب من دون الدعوة إلى المشاركة في التظاهرة التي استثنينا من التحضير لها. كذلك أعلنّا من موقعنا المستقل تأييدنا لكافة الإضرابات والتحرّكات المعنية بالدفاع عن لقمة عيش الفقراء والعمال بمعزل عن الجهة الداعية لها.



نضالات عمالية لبنان

كيف يمكنك وصف علاقتكم بالإتحاد العمالي العام؟

لقد قاطعنا جلسات المجلس التنفيذي للإتحاد العمالي العام على خلفية أحداث حيّ السلم في العام ٢٠٠٤ والتي سقط ضحيتها خمسة متظاهرين برصاص الجيش اللبناني. ففي حين كنّا نصرّ على الاستمرار بالإضراب وعدم الخضوع للسلطة التي أرادت ترهيبنا عبر إطلاق الأعيرة النارية الحية، قرّر الإتحاد العمالي العام التراجع وفك الإضراب. أمّا اليوم، فنحن نقوم بسلسلة من اللقاءات مع القوى النقابية نسعى من خلالها إلى إعادة توحيد الحركة النقابية على أسس نقابية مستقلّة. فنحن نطمح إلى توحيد العمل النقابي تحت لواء الإتحاد العمالي العام ولكن على أسس ديمقراطية. لكن أحداث أيار المؤسفة عرقلت الاتصالات ونحن ما زلنا نسعى إلى إعادة تفعيلها، لذلك نجدّد الدعوة إلى الإتحاد العمّالي العام وكافة الاتحادات مهما كان موقفها من مختلف القضايا السياسية والنقابية وبصرف النظر عن المآخذ والانتقادات والممارسات السابقة، إلى عقد مؤتمر نقابي عام لإقرار هيكلية نقابية استنادا إلى الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ التي تضمن حرية التنظيم النقابي وتحدّ من تدخّل الدولة في الشؤون النقابية، ولإقرار برنامج مطلبي موحّد يستند إلى مواجهة سياسة الخصخصة والتعاقد الوظيفي والى دعم القطاع الزراعي والصناعي من أجل خلق فرص عمل والحد من الهجرة، وأيضًا إلى إجراء انتخابات عامّة على أسس ديمقراطية ومتوازنة لتوحيد الحركة النقابية بما يضمن وحدة الإتحاد العمّالي العام.

ما هو موقف الإتحاد العمالي العام من دعوتكم إلى وحدة العمل النقابي؟

لغاية الآن لم تُثمر اللقاءات عن نتائج ملموسة، فالاتصالات ليست بعد على مستوى قيادات الإتحاد العمالي العام. إلا أن الإتحاد العمالي يدعو إلى الوحدة ولكن من منظاره الخاص فهو أقرب إلى قوى المعارضة وهذا ليس خافيًا على أحد.

كيف تنظر للتسوية التي حصلت في الدوحة؟

هذه التسوية جّنبت البلاد حربًا، إلا إنها عبارة عن فترة يعيد خلالها النظام تركيب نفسه. لكن هذه العلاجات ما عادت تنفع بعد اليوم. نحن بحاجة إلى تغيير جذري. وإذا لم يحصل ذلك فلبنان معرّض بين الحين والآخر إلى خضّات من هذا النوع والى حروب أخرى. الإتحاد الوطني لم يراهن يومًا على هذه الطبقة السياسية التي تعبّر عن مصالح بعض التجار والمصرفيين والمستثمرين. واليوم، وبعد عودة الرئيس السنيورة، سيستكمل العمل على مشروع حكومته الاقتصادي الذي سيؤدي إلى المزيد من الإفقار والتجويع. وبالتالي ليس لنا ثقة بالحكومة الجديدة التي سُتمعن بسياسة الخصخصة والتعاقد الوظيفي وإلغاء دور الدولة الرعائي كما ينص باريس ٣، وسنكون لها بالمرصاد، ومن هذا المنطلق ندعو إلى تضافر جميع القوى النقابية الحريصة على لقمة العيش للعمل من أجل إعادة توحيد صفوفها تحت شعار مطلبي واضع لمواجهة سياسات الحكومة.

ما هي أوضاع العمال في مصانع الأحذية اليوم؟

استغّل عدد كبير من أصحاب المصانع الوضع الاقتصادي وأغلقوا مصانعهم وقاموا بتسريح العمال، وبالتالي فإنّ عدد كبير من عمّال الأحذية هم عاطلون عن العمل. عدد آخر من أصحاب المصانع استغّل الظروف القائمة للهجوم على حقوق العمال، فهناك مؤسسات لا تلتزم مثلا بدوام العمل القانوني أي ثمانية ساعات بل تفرض على العمال دوام ١٠ ساعات وما فوق. وهناك مصانع لا تسجّل عمّالها في الضمان مستفيدة من غياب أجهزة التفتيش والرقابة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. وهناك مصانع لم تضع حتى نظاماً داخلياً يضمن للعمّال حقوقهم. ناضلنا نحن كمجلس نقابي ولكن أمامنا الكثير من اجل تحقيقه ومن أجل إنصاف العمّال في هذا القطاع وباقي القطاعات الإنتاجيّة في لبنان.

ما هي المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع؟

تأسست نقابة عمال الأحذية في أوائل الخمسينيات بعد نضال طويل مع السلطة التي رفضت حينها السماح لعمال الأحذية بتأليف نقابة لهم أسوة بالعمال الذين حصلوا على رخص رسمية بنقاباتهم، وذلك نزولا عند رغبة أصحاب المصانع. وبعد تأسيسها انضمت نقابة عمّال الأحذية إلى الإتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين الذي كان يرأسه حينها مصطفى العريس.

هذا القطاع كباقي القطاعات التي تعرّضت لنكسات وانهيارات بعد إغلاق العديد من المصانع نتيجة سياسات الحكومات المتعاقبة التي لجأت إلى استيراد السلع الإغراقية من دون أية ضوابط أو حماية للصناعة الوطنية، فعلى سبيل المثال يتم استيراد ثمانية ملايين حذاء سنويا من الصين وحدها. لذلك بادرت نقابتنا إلى إنشاء لجنة لحماية هذه الصناعة مع نقابة أصحاب مصانع الأحذية ونقابة أصحاب المدابغ والجلود ونقابة تجار المواد الأولية للأحذية. وقمنا بعدة تحركات من اجل المطالبة بتطبيق المرسوم الاشتراعي رقم ٣١ الذي يقر ضريبة على السلع المستوردة وتمت الاستجابة لهذا المطلب.

في إحصاء أجريناه عام ١٩٩٤ بلغ عدد مصانع وورشات الأحذية ١٢٠٠ أما في العام ١٩٩ فبلغ عددها ١٠٠. هذا ما أدى إلى فقدان ٤٥ ألف عائلة مصدر رزقها بسبب غياب دعم الحكومات المتعاقبة للقطاعات الإنتاجية ومنها هذا القطاع الأساسي. ■

مع العماد المعمد، لا فراغ بعد اليوم

٢٠٠٨/٥/١: نفّذ الحزب الشيوعي اللبناني واللقاء اليساري التشاوري مسيرة بمناسبة عيد العمّال وتخلّل هذه المسيرة شعارات مندّدة بالسياسات الحكومية الإقتصادية والاجتماعية.

٢٠٠٨/٥/٤: نفّذ عدد من التجمّعات والأحزاب اليسارية اعتصاما أمام السفارة المصرية في بئر حسن تضامناً مع عمّال غزل المحلّة في مصر.

٢٠٠٨/٥/٧: كان من المقرر في هذا اليوم أن يكون هناك تظاهرة للإتحاد العمّالي العام من أجل المطالبة برفع الحد الدنى للاجور إلى ٩٦٠ ألف ليرة ، وبالرغم من نجاح الاضراب في صيدا وبعض المناطق، تحولت بيروت الى ساحة للإشتباكات.

٢٠٠٨/٥/٢٩: نفّذ عمّال نقابة جباة وقرّاء الاكراء في شركة كهرباء قاديشا إعتصاما رمزيا أمام قصر العدل في طرابلس، لمتابعة الدعوى المقدّمة من قبلهم أمام المحاكم المختصّة، والتي تهدف الى تحصيل حقوقهم المزمنة.

٢٠٠٨/٧/٤: نفذ طلاب "معهد العلوم التطبيقية" في الجامعة اللبنانية – فرع بعلبك، اعتصاما امام مكتب "الجنوب للاعمار" في بعلبك، احتجاجا على رداءة الطرقات المؤدية الى حرم الجامعة. ■

المدرسة: بعد ٧ أيار ٢٠٠٨

ليس اليوم الأول من عامنا الدراسي بل انه اليوم الأول بعد الأحداث السوداء التي مرت على لبنان عامة وعلى بيروت والجبل خاصة.

تعمدت الوصول باكرا إلى المدرسة لأستطيع استقصاء آراء الطلاب عن أحداث بيروت في ٧ أيار والجبل فيما بعد. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من طلاب المدرسة وصل متأخراً ظناً منه "أن المدرسة لم تفتح أبوابها اليوم" أو "خوفا من إشكالات أو احتكاكات طائفية مذهبية".

أما في سؤالي للطلاب عن رأيهم بما جرى من أحداث فكانت الإجابات متنوعة. بعضها ما كان طريفاً والبعض الآخر تراوح بين الحزن والحسرة والخوف والعصبية والواقعية والبعض الآخر اتصف بالشاعرية وحتى الغباء...

وهذه نبذة عن بعض الآراء المتنوعة:

- إلي الشرف أوصل لأصغر ضفر إجر أصغر شيخ من مشايخنا
- هيدا الشي ما كان لازم يصير
- بدن يعملو انقلاب على الدولة و نسكتلن؟
- فيلم اكشن
- والله ما حمل سلاح إلا الأزعر
- من جهتنا استخدمنا سلاح لندافع عن سلاح المقاومة
- الله لا يوفقن اتفَقوا ورَجّعونا على المدارس
- it's good bravo خليهن يتعلموا
- هيدا الانتصار لإلنا
- اللي برّدلي قلبي انوا قتلنا منن كتير بالجبل...... خيييييييي
- منيح إللي حيّدونا نحنا المسيحيي عن ساحات القتال
- الله ينتقم منن، خربو البلد

أما الأحاديث السياسية التي تدور بين الطلاب، فتقتصر على تكرار ما يقوله أمراء طوائفهم وتعتمد ذات الأساليب الطائفية-المذهبية في النقاش، وتدل على لاوعي سياسي عام في المدرسة. وباختصار، فان مجادلاتهم لا تؤدي بك إلا لفراغ محتوم.

بالرغم من كل ما حدث وما سيحدث، فإن الطلاب مهما تأثروا بسياسة التفرقة الطائفية-المذهبية فمقاعد الدراسة جمعتهم تحت سقف المشاعر الأخوية الإنسانية. أو قل إن سعي الإنسان الدائم نحو غد أفضل وبصيص أمل هو ما جعل هذه الصداقة متينة. ■

رامي أبو دياب

٤٧٤

وليد ٧/٣/٢٠٠٨

أكتب على ورقي.
إنه رقم فحسب.
أحتسب العمر الضئيل،
يلوح في الأفق دخانا.
وبعد، أقيس المسافة بالمسطرة،
تضربني المطرقة.
بداية التحوّل، صيرورة السماء.
أما الرماد فلم يغيّر لونه،
بعد.
يطلّ المنعطف من بعيد،
ما الذي يليه؟
إنّها نبضات، لا يتوقّف إزعاجها،
دليل حياة متبقّية.
تخرق تجاعيد لئيمة خدّي،
دليل عبوس مستجدّ.
"أنت توحي بالجدّية".
لم أعد أريد ذاك الإيحاء.
إنه رقم أليس كذلك؟
"إنّك به ستفقد، .... ستفقد مكانتك الاجتماعية"،
قالها بتردّد وقح، ومضى.
لم أعد أريدها، لم أعد أريد "المكانة"،
فأنا ما أنا، ولتسقط الجدران!!
ويمر المنعطف، وتقف الطريق غير متناهية.
ضجيج خجول يضيء الرأس.
متى أصل؟
أما الآن، هل أمحي الكلمات أم الطريق؟
بالمناسبة، ٤٧٤ هو رقم يمكن قسمته على ٣،
بدليل ٤+٧+٤=١٥/٣=٥
ما النفع إذا؟
"ستفقد مكانتك"، أعادها بلؤم هذه المرة. ■



مقاومة العولمة:
من أجل استعادة المستقبل

مريم غريب

مقاومة النيوليبرالية قد تأخذ أشكالاً كثيرة (من أجل يوبيل ٢٠٠٠ مثلاً أو ضريبة توبين أو البحث عن البدائل)، وبالرغم من أن النضالات قد تكون متخصصة بأهدافها (مزارعون، عمّال، سكّان أصليون، مواطنون، بيئيون، نساء، فقراء المدن، الخ.) وبالرغم من كون مجموعات التنسيق بين تلك المبادرات كثيرة جداً (سلطة الشعوب من أجل القرن ٢١ في آسيا، أو منتدى ساو باولو في أميركا اللاتينية...) لكنّها مرتبطة بسلسلة واحدة وتعمل جميعها للإضاءة على الطبيعة غير المقبولة للنظام الاقتصادي الحالي.

من المسلم به أن أقطاب الاقتصاد العالمي يشعرون بالقلق من الوضع، خاصة بمواجهة "النمور الآسيوية"، بالإضافة إلى النمو غير الرشيد للفقاعة المالية والفقر المدقع حول العالم. كما أن بعضهم بدأ باستيعاب ضرورة اتخاذ إجراءات للسيطرة على الأزمات وتنظيم التحويلات المالية وردع اقتصاد الكازينو لمكافحة الفقر.

> **"المبادرات المقترحة من جانب المؤسسات المالية الدولية وخبرائها الاقتصاديين بعيدة كل البعد عن المبادئ الإنسانية، وتتحكم فيها مصلحة تكديس رأس المال**

لكن المبادرات المقترحة من جانب المؤسسات المالية الدولية وخبرائها الاقتصاديين بعيدة كل البعد عن المبادئ الإنسانية، وتتحكم فيها المصلحة لتهيئة ظروف جديدة لتكديس رأس المال.

العقود الأخيرة التي عملت فيها النيوليبرالية على تحقيق سياسات التحرر الاقتصادي والخصخصة وبرامج التكيّف الهيكلي وإضعاف للدولة والنضال ضد الاشتراكية والقضاء على الحركات الشعبية، بسبب حاجتها لتكييف عملية التراكم، أدّت إلى تحوّل منطق النظام الاقتصادي إلى مواقف يمكن تسميتها بالنيوكينزية (أي العودة إلى نمط جديد من دولة الرعاية). وفي الوقت نفسه، هناك اقتراحات تدعو إلى إشراك المنظمات الطوعية من جميع الأنواع (المنظمات غير الحكومية والكنائس وما إلى ذلك) في محاولة لتخفيف الضربات في أكثر المناطق تضرراً على مستوى الحياة الاجتماعية.

في حين يحدث كل هذا، فإن منطق المنظومة الاقتصادية نفسها ليس موضع مساءلة. فالمنطق الذي يهدف إلى تحرير السوق، يهدف أيضاً إلى تشجيع التبادل وتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء. هذه النظرية لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الشراكة (بين الدول الغنية والفقيرة أو ما بين شرائح المجتمع) ليست متساوية. فالأضعف هو من يدفع ثمن هذه السياسات والعمليات، سواء أكان الضعف ناجماً عن الموقع الطبقي أو الخلفية العرقية أو الجنس، أو السلطة السياسية والثقافية. لكن الأسوأ من ذلك هو إن المنطق ذاته الذي يريد "الفوز للأفضل" قد يعني في الواقع "الفوز للأقوى".

البديل يمكن أن يكون استخدام الوسائل المتطورة ذاتها التي يستخدمها النظام الاقتصادي للحفاظ على قاعدة سلطته، بما فيها المعارف والمعلومات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة. وهذا ما يؤكّد ضرورة بناء وتعزيز التشبيك، وتضافر الجهود حول مواضيع محددة أو خلال الاجتماعات وعمليات صنع القرار.

السبب في ذلك هو أنه من المهم إيجاد بدائل لما يسمى بـ"المنتديات الاقتصادية"، كالذي أقيم في بيروت في أيار/مايو ٢٠٠٨. فبينما كان قادة الاقتصاد في المنطقة

من دون التقليل من أهمية البعد الجزئي الذي هو محور عمل المنظمات غير الحكومية، لكن الأهمية يجب أن تكون للبناء الكلي القادر على تقديم مقترحات على المستويات كافة

العربية يجتمعون في بيروت بهدف تعزيز شبكاتهم وعمليات الخصخصة والاستراتيجيات الجديدة، تحت غطاء شعارات "التنمية" و"الإصلاح الديمقراطي"، كانت شوارع بيروت وعمّان ودمشق والدوحة... وكأن شيئا لم يحدث.

كان يمكن للحركات الاجتماعية في المنطقة الاستفادة من وجود المنتدى وتداعياته ومضاعفاته في وسائل الإعلام، لإعطاء الصوت لحركات المقاومة الاجتماعية ومثقّفين نقديين في السعي لإيجاد بدائل للنيوليبرالية ولأنماط التراكم الجديدة لرأس المال. فمن الضروري إيجاد مساحة تمكّن الناس من إسماع أصواتها؛ من دون التقليل من أهمية البعد الجزئي الذي هو محور عمل العديد من الحركات والمنظمات غير الحكومية. إلا إن الأهمية يجب أن تكون للبناء الكلي القادر على تقديم مقترحات على المستويات كافة.

أهداف المنتدى البديل، المنتدى الاجتماعي العربي مثلاً، ستكون متعددة. أولاً، ينبغي أن يهدف إلى إسماع صوت المحتجّين على الظلم الهيكلي في النظام الاقتصادي الراهن؛ ثانياً، يجب زيادة الوعي للتمكن من التخطيط لمستقبل مختلف ووضع بعض المبادئ التوجيهية لبناء شبكات لتبادل المعلومات ولتعزيز العمل التضامني، وأخيرا لإلقاء الضوء على حقيقة أنه يجب رفض "المنتديات الاقتصادية" ونتائجها.

أولوياتهم ليست أولوياتنا

أولويات "القادة الاقتصاديون" لا علاقة لها بأولويات سكان كوكب الأرض. أولوياتهم لا تأخذ في الحسبان الظروف المعيشية واحتياجات وتطلعات وقدرات ما يقارب ٥ مليارات كائن بشري، وهي تعتني حصراً بمصالح الفئات الاجتماعية التي، في جميع أنحاء العالم، تمتلك رأس المال، وقبل كل شيء، تسيطر على صنع القرار فيما يتعلق بتوزيع موارد الكوكب المادية واللامادية.

الخيارات التي اعتمدها هؤلاء، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدى العقود الماضية، تؤدّي في الواقع إلى زيادة الفوضى وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، بالإضافة إلى العنف. "النظام" الذي أنتجوه - والذي يصرّون على استنساخه - تسرب إلى كل مكان. حتى فيما بينهم، فقد تكاثرت الأصوات المطالبة بالإصلاح العاجل - في صلب النظام، أي في الهيكل المالي العالمي الحالي.

والآن، فإن هشاشة هذا الأخير – التي ترجع، ضمن أمور أخرى، إلى عدم استقرار أسعار الصرف وتقلب الأسواق وتطوّر المشتقات وإلى أوجه القصور الهيكلية في مؤسساتهم (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي تقع على كاهل النظام المالي - اعترف بها الجميع. الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ والأزمة الآسيوية منذ عام ١٩٩٧ ما هي إلاّ تأكيدات حديثة ورئيسية لذلك، وقد دفع ثمنها السكان المحليون. ولذلك، فمن الواضح أنه لا يمكن بناء مستقبل العالم استنادا إلى أولويات هذه الأقطاب الاقتصادية. إنها تمثل الماضي، وهو أمر غير مقبول وغير محتمل.

الأزمة لم تولد من الفراغ

الأزمة الراهنة هي في الواقع النتيجة النهائية لخياراتهم، ولم تخرج لتوها من فراغ. بعد عقد من الزمن على إعلان "نهاية التاريخ" ووصول نظام عالمي جديد مزدهر على أسس "الديمقراطية والسوق"، يقوم رأس المال المالي العالمي بتعريض الغالبية العظمى من عاملي هذا الكوكب لعبء الانكماش الدولي الذي انتشر كالنار في الهشيم: من آسيا: الركود والانكماش في الاقتصاد الثاني في العالم، اليابان؛ الركود والكساد في مختلف بلدان شرقي آسيا، منذ الربع الأول من عام ١٩٩٧؛ انهيار الاقتصاد الروسي والإفلاس المالي في تموز/يوليو ١٩٩٨؛ الركود الوحشي في أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، البرازيل؛ بداية الانكماش في اقتصاديات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

آليات هذا الركود الرأسمالي الدولي، والذي كان آخرها ما يحلو للبعض وصفه بأول أزمة في الرأسمالية العالمية، معروفة جيداً: انقباض في الإنتاج والتجارة؛ اتجاهات انكماشية؛ نمو مطرد في حجم القروض المتراكمة على البلدان لدى المصارف الدولية التي أصبحت غير قابلة للاسترداد؛ انسحاب وحشي لرأس المال من البلدان من قبل المشغلين الماليين الأساسيين الذين يعيشون من الإيرادات الطفيلية، كالاستثمارات في السندات والأسهم وغيرها من المشتقات. كل هذه تكشف عن وجود أزمة طويلة الأمد ومتفاقمة في النظام منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

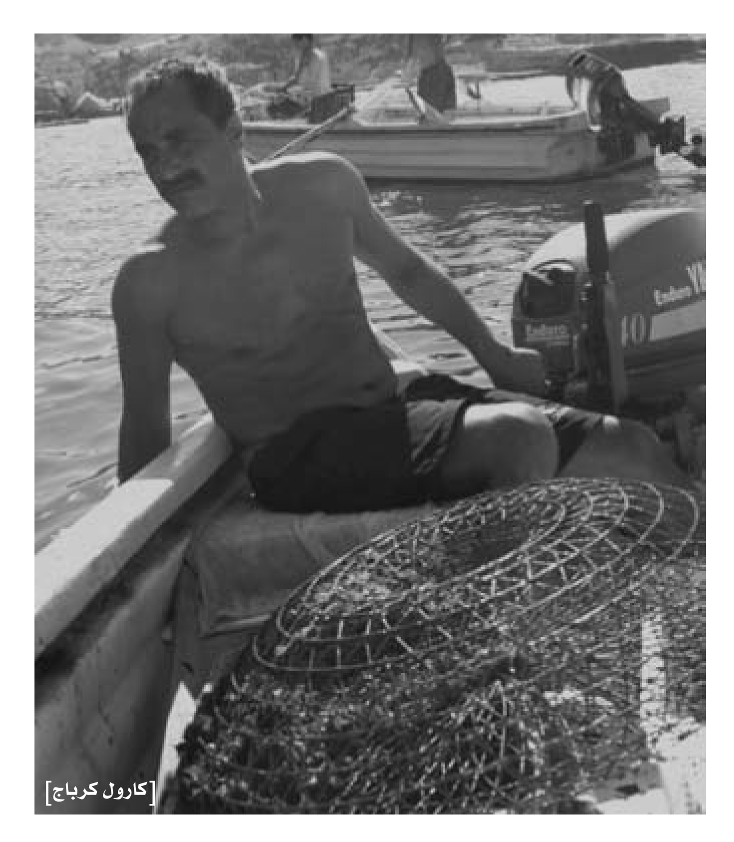
ملكوت المال

العقيدة النقدية الجديدة التي تفرضها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧١، أي الالتزام الكامل والالتصاق "بآليات السوق" ("اندماج الأسواق" كما يقول جورج سوروس)، وتأثيرات التحرير ورفع الضوابط وتدابير الخصخصة حول العالم – كلّها دمرت السياسة وأضعفت المؤسسات الديمقراطية التمثيلية واستعمرت الدولة. من خلال الخيارات التي قطعوها على أنفسهم، قام أقطاب الاقتصاد بتفكيك دولة الرفاه وتركوا هياكل الاقتصاد المختلط يضمحل، كالتعاونيات ومنظمات التعاضد والتكافل الاجتماعي التي كانت ترتبط بالنقابات القوية في الولايات المتحدة وأوروبا.

قام صنّاع القرار بقلب مشاريع الأعمال من خلال رشقات من الاندماجات وعمليات التملك والتحالفات الإستراتيجية. الأوساط الصناعية والمالية في الساحة تهيمن عليها بصورة متزايدة شبكات من المؤسسات العملاقة التي تقع خارج نطاق سيطرة كل الدول الديمقراطية السياسية (على سبيل المثال، صناديق الاستثمار المشترك، وصناديق المعاشات التقاعدية، والصناديق التحويطية، الخ). لقد تغيرت روح الاقتصاد (oikos nomos = قواعد المنزل وoikonomos = فن إدارة المنزل) من خلال التضحية بهدف الرفاه الاجتماعي والعمل للجميع لمصلحة زيادة نسب الأرباح وقيمة الأسهم في سوق القطع.



يقوم رأس المال المالي العالمي بتعريض الغالبية العظمى من عاملي هذا الكوكب لعبء الانكماش الدولي الذي انتشر كالنار في الهشيم


[كارول كرباج]

لقد قاموا بنقل السلطة بشكل علني إلى قطاع الأموال، والسيادة إلى السياسة النقدية. فرضوا استقلال البنوك المركزية عن السياسة، لكنهم لم يفصلوها عن الأسواق المالية والأقلية الصغيرة التي تنظم الأسواق وتستغلّها لمصالحها الخاصة. تم اختزال كل شيء إلى سلعة؛ بما فيها الرياضة والفن والثقافة وحتى البشر. أصبح كل شيء مادّة للاستغلال وجني الأرباح. بالنسبة لسادة هذا العالم. تحوّل الناس إلى "موارد بشرية".

أرخبيل الرأسمالي العالمي: العولمة ليست في كل مكان

باختصار، العولمة كما يتحدث عنها القادة الاقتصاديون، هي مجرد خدعة. في الواقع، وفي المصلحة العامة للعالم أجمع، لا توجد عولمة حقيقية في المجتمع أو الاقتصاد أو الظروف الإنسانية. لا توجد عولمة في النظم السياسية، أو الدولة، أو المؤسسات الديمقراطية التي توفر ضمانات وتفرض السيطرة على اتخاذ القرارات التي تؤثر على مختلف المناطق والسكان من العالم. البناء الذي شيّد في هذه السنوات الثلاثين الماضية، ليس اقتصاداً معولماً، بل هو أرخبيل من الجزر الرأسمالية - الكبيرة والصغيرة - حيث تتركز القدرات العلمية والتكنولوجية العالمية، والقدرة المالية، والسلطة الرمزية، وسلطة وسائل الإعلام الحالية. العولمة التي تجرى هي شكل من أشكال الاستقطاب المتزايد للاقتصاد الدولي.

بعض المدن الكبرى تمثل البنى التحتية ودماغ وقلب هذا الأرخبيل: نيويورك ولوس انجليس وشيكاغو وسان فرانسيسكو وديترويت وميامي وهيوستن، تورونتو ومونتريال، لندن، باريس، فرانكفورت وميونيخ وشتوتغارت وبلاد الروهر، الرانستاد الهولندية وكوبنهاغن، ميلان وروما ومدريد وبرشلونة وستوكهولم، طوكيو وأوساكا وناغويا وشنغهاي وهونغ كونغ وسنغافورة، ساو باولو... في هذه المدن الكبرى ومراكز الأعمال التجارية تكمن مراكز شبكات الاتصال والمعلومات ومقار أكبر الشركات الصناعية والمالية والتجارية متعددة الجنسيات. أمّا التحرير ورفع الضوابط والخصخصة والتنافس فهي تشدّ الروابط فيما بين تلك المراكز أكثر من توطيد الصلات بينها وبين بقية العالم. "القرية العالمية" الشهيرة ليست سوى أرخبيل متناثر ومترابط.

يقول قادة الاقتصاد إن الابتكار الذي يعول عليه يولد ويتم إنتاجه في هذه الجزر التي يرتقي بعضها إلى مصاف النموذج الذي يجب أن يعمم (مثل وادي السليكون في كاليفورنيا). بالنسبة لهم، هذه الجزر هي منبع "مجتمع المعلومات الجديد" وهم في صدد تثبيت ما يسمّى "مجتمع المعرفة"، أي عالم الثروة اللامادية والمعارف الجديدة. وفي هذا السياق، فإن الخيار الواقعي الوحيد لمناطق أخرى من العالم هو محاولة الالتصاق، بأي ثمن، بواحدة من جزر الأرخبيل على أمل أن تصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

وفقاً لقادة الاقتصاد العالمي، مَن يفشل في هذا المسار لا بد أن يُلقى به ليكون تحت رحمة الرياح، لن يكون هامشياً أو "طرفياً" فحسب، سوف يصبح "من دون مستقبل". أضحت معرفة "الانترنت" خطوة ضرورية لإنشاء القنوات والجسور مع ذلك الأرخبيل. ولهذا السبب، أصبح بناء "أنابيب توزيع" الفضاء الافتراضي وشبكات الانترنت واحداً من الأولويات الرئيسية في كل مكان، حتى أكثر أهمية من تركيب حنفيات مياه الشرب التي هي حاجة ماسة لمليارات إنسان اليوم. ومن الواضح أن "العولمة" بشكلها الحالي قد صادرت الحياة وحقوق المعيشة الأساسية.

مصادرة مستقبل العالم

تضاعفت ظواهر المصادرة وتوسّعت في كل المجالات، على سبيل المثال:

الكائن البشري صودرت منه حقوقه الأساسية: إنّه "موارد بشرية"، هو/هي فقط له/لها الحق في الوجود كوظيفة من وظائف الربحية، ما يُعرف اليوم بـ"إمكانية التوظيف" التي حلّت محل مفهوم "حق العمل".

المجتمع صودرت منه علّة وجوده كنظام لتنظيم وتعزيز الصلات المشتركة بين الأشخاص وبين المؤسسات مع ما يقابلها من التفاعلات والمعاملات. استُعيض عنه بالسوق وتم رفعه إلى مرتبة "نظام معاملات" مثالي بين الأشخاص.

العمل تمّت مصادرة دوره كخالق للقيمة والتاريخ: "سلعة" تتنافس مع السلع الأخرى في السوق الكوني؛ قيمته يجب أن تنخفض بشكل مستمرّ، مستخدمين البطالة المعولمة كرافعة (والأحرى، "خافضة") لهذا التدهور.

الحياة الاجتماعية صودرت منها الهوية والتضامن: القيمة فقط هي للفرد الذي يسيطر عليه منطق البقاء وتطبيق القوة في إطار من المنافسة الحربية.

السياسة صودر منها قدرتها الأساسية على التنظيم والتمثيل والتحكّم ودورها الشرعي الديمقراطي؛ هذا الدور تم تسليمه إلى المال وتكنوقراطييه.

الثقافة، وقد صودر منها تنوعها ودراميتها وألوهيتها، استُبدلت بالتكنولوجيا والنمطية المخدِّرة والعنف الغرائزي وهمجية الإكراه.

المدينة تعرضت لمصادرة وظيفتها كمجال للمجتمع؛ لقد تحولت إلى مكان اللاإنتماء وحالة التغيّر المستمر والسرعة؛ إمّا أن تتطابق أو تضيع في حالة من البداوة وفقدان الذاكرة.

الديمقراطية انتُزعت منها قيم الحرية والمساواة والتضامن: السلطة الفعلية أُعطيت لطبقة أوليجارشية بدأنا للتو التعرّف إلى خصائصها وقيمها وأساليب عملها.

لكن بمواجهة عولمة الاقتصاد الرأسمالي والنتائج الاجتماعية والثقافية المترتبة عنه، بدأنا نشهد نضالاً معارضاً ومقاومة متنامية، لكنها لا تزال مجزأة. من المهم توحيد الجهود سواء على مستوى التفكير أو العمل. وهذا هو السبب في صعود موجات من التنسيق في مختلف الأنحاء والمجالات، من أجل تجميع المبادرات الموجودة بالفعل حول العالم. ■

صيدنايا: دليل آخر على لامنهجيّة المعارضـ(ة) السورية

جولانيّة ضرسانة

سأعرض بالتفصيل الأحداث التي جرت داخل سجن صيدنايا العسكري الواقع غرب دمشق كما ورد على موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ثمّ سأليه بقراءتي الشخصية لخطاب المعارضة السورية حول هذا الشأن، حيث سأبيّن أحادية المعارضة في خطابها (ومن هنا التأكيد بالعنوان على "ة" واحدة) وافتقارها لنهج تحليلي لنظام مستبد، سيّما في الشق الاقتصادي، مكتفية بمعارضة "المجزرة"، وسباب "الأسد وحاشيته"، داعية الدول الغربية وساركوزي إلى التدخّل و"إنقاذ" ما يمكن إنقاذه.

ماذا حدث في سجن صيدنايا العسكري؟

(عن موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان)

جاء على موقع اللجنة السورية لحقوق الإنسان أنّ عناصر من الشرطة العسكرية داخل السجن أقدموا ليلة ٢٠٠٨/٧/٤ على تبديل أقفال جميع مهاجع السجن بأقفال أكبر يصعب كسرها أو فتحها.

في صباح يوم ٢٠٠٨/٧/٥ وصلت قوة من الشرطة العسكرية تقدر بين ٣٠٠-٤٠٠ شرطي، وبدأت حملة تفتيش بطريقة استفزازية تخللتها مشادات كلامية مع المعتقلين السياسيين، ثم بدأوا بتصعيد الاستفزازات وقاموا برمي نسخ القرآن الموجودة بحوزة المعتقلين السياسيين الإسلاميين على الأرض والدوس عليها أكثر من مرة مما أثار احتجاج المعتقلين الإسلاميين الذين تدافعوا نحو الشرطة لاسترداد نسخ المصحف الشريف، ففتح عندها عناصر الشرطة العسكرية النار وقتلوا تسعة منهم على الفور وهم: زكريا عفاش، محمد محاريش، محمود أبو راشد، عبد الباقي خطاب، أحمد شلق، خلاد بلال، مؤيد العلي، مهند العمر، خضر علوش.

بعدها، ثار المعتقلون فبدأوا بخلع الأبواب وخرجوا للتصدي للشرطة العسكرية التي فتحت عليهم النار مجدداً مما أوصل عدد القتلى إلى نحو ٢٥ قتيلاً.

كان عدد المعتقلين الغاضبين أكثر من عدد الشرطة العسكرية، لذا استطاعوا توقيفهم واتخذوهم رهائن من ضمنهم مدير السجن وأربع ضباط آخرين وخمسة برتبة مساعد أول. واستسلم جميع رجال الشرطة الذين كانوا يتواجدون داخل السجن بعد أسر مدير السجن والضباط، لكن بقية كتيبة الشرطة العسكرية المرابطة حول السجن مع التعزيزات التي وصلتهم فوراً قامت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والقنابل الدخانية داخل السجن. هرب المعتقلون إلى سطح السجن وبقوا هناك حتى الساعة الثالثة بتوقيت دمشق حيث انقطع الاتصال مع المصدر بعد ذلك.

استقدمت السلطات الأمنية السورية حوالي ٣٠ دبابة ومدرعة بالإضافة إلى عدد كبير من قوات حفظ النظام ومكافحة الشغب المعززة بالقناصة والآليات والدروع.

في حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً بتوقيت دمشق بدأت عملية تفاوض بين المعتقلين وقوات الأمن. وقد انتدب المعتقلون السجين سمير البحر (٦٠ سنة) لنقل الرسائل المتبادلة بينهم وبين الأمن. كان مطلب المعتقلين الوحيد هو الحصول على وعد قاطع بعدم قتلهم في حال استسلامهم، وقدّموا دليلاً لحسن النية أنهم لم يستخدموا السلاح الذي وقع بأيديهم.

السلطات من جهتها رفضت منحهم أي وعد بعدم قتلهم أو إيذائهم وطالبتهم بالاستسلام فوراً وإطلاق جميع الرهائن قبل التحدث بباقي القضايا. نَقل المعتقل المراسل سمير البحر رفض المعتقلين لهذه الشروط، فقامت قوات الأمن بضربه وأخذه في سيارة مصفحة بعيداً عن السجن. بقيت الأمور عالقة عن هذه النقطة وفُقد الاتصال بالمصدر من داخل سجن صيدنايا.

بتاريخ ١٦-٧-٢٠٠٨، سلمّت السلطة السورية جثة أحد أفراد عائلة "سنّو" المعتقل في صيدنايا من مشفى تشرين العسكري إلى عائلته في بلدة عربين حيث تمّ دفن الجثّة بوجود أمنيّ مكثّف.

ما الجديد في تبعات الأحداث؟

هو العصيان الثالث من نوعه بعد تمرّد سجن "عدرا" المدني أوائل العام الماضي وتمرّد آخر في سجن صيدنايا العسكري سبق أحداث الرابع من تموز بأشهر.

التمرّدات تحصل نتيجة لتفاقم الانتهاكات والتجاوزات القانونية والحقوقية التي تطال المعتقلين القابعين في السجون منذ سنين طوال دون محاكمات. لكنّه التمرّد الأوّل الذي نسمع فيه عن سقوط ضحايا وحديث عن سيارات إسعاف قادمة من وإلى السجن، ناهيك عن إقرار الحكومة السوريّة لأول مرّة بحدوث التمرد، من خلال الإدلاء بتصريح - ولو كان غير مهنيّ - عن الحدث. علماً أن هذا الإقرار جاء نتيجة محاولة التوثيق الدؤوبة والملفتة التي قام بها كل من "اللجنة السورية لحقوق الإنسان" و"المرصد السوري لحقوق الإنسان" كما أكّدت المحامية والناشطة في حقوق الإنسان الأستاذة رزان زيتونة.

وتلك نقطة مهمّة، كون اللغة الوحيدة التي كنّا نسمعها من الحكومة السوريّة حول موضوع كتمرد صيدنايا، كانت دائماً، وببساطة: لاشيء. في حين نشهد الآن اعترافاً من الحكومة السورية بـ"الرأي العام السوري" لأوّل مرّة ممّا قد يعكس بدء تعاطي الحكومة السورية مع الشعب السوري بشيء من الاعتراف بوجوده.

فبالرغم من أن تصريح الحكومة حول أحداث صيدنايا لم يكشف عن سقوط ضحايا كما أنه جاء منحازاً بشكل تام للشرطة وحاول تبرئة النظام وإلقاء اللوم على المعتقلين، من خلال تصوير الأحداث على أنها أعمال شغب قام بها هؤلاء، إلّا أن صدور التصريح يعتبر بحد ذاته تحولاً يختلف عن نسق التعاطي الحكومي السابق مع المواضيع المماثلة والذي لطالما اتّسم بالتجاهل التام لمشاعر الشعب السوري وآرائه، والاهم، تجاهل حقه بمعرفة ما يدور من حوله.

أحاديّة المعارضة السوريّة

كما هو الحال في الصحف العربية، تتحفنا مواقع منظمّات حقوق الإنسان السوريّة والمعارضة بقليل من الجدل وكثير من التحريض، مستندين بمقالاتهم (التي أثقلت

الشبكة العنكبوتية بخطاباتها النمطيّة التي لا جدل فيها أو حتى قراءة تحليلية) على ماورائيات أحداث صيدنايا على الساحتين الداخلية أو الإقليمية، في ظلّ التغيّرات السريعة التي تمرّ بها المنطقة وتحديداً عبر التحالفات الجديدة.

المفردات التي استُخدمت للحديث عن أحداث صيدنايا كـ"مجزرة" والأرقام العشوائية التي رميت كـ"العشرات من القتلى والجرحى" دون مراعاة لمشاعر الأهالي، إضافة الى منطق السباب والتخوين الموظّف سياسياً لصالح قوى معارضة أو حزب معارض في الخارج، شكّلت جميعها خاصّيات الخطاب الذي اعتمدته الصحافة المعارضة في خطابها حول أحداث صيدنايا.

هذا المنطق الذي أصبح خطاباً أحاديّاً مكرّراً في تعاطيه مع أيّ خطأ ترتكبه الحكومة السورية ليس في الواقع سوى إمتداداً لها. كيف؟

قامت الحكومة السورية بإدانة معتقلي صيدنايا ، فردّت المعارضة بإدانة السلطة لتؤكّد من جديد على عدم استقلاليّتها وعلى أن وجودها مرتبط بوجود الحكومة نظراً لغياب اي معارضة جدّية أو مقاربة تحليلية على المستوى الحقوقي، الاقتصادي والاجتماعي...

والدليل على ذلك أنّ منطق السباب كان المنطق السائد في المقالات المنشورة المندّدة بأحداث صيدنايا. والسباب هذا، كمنطق معارض، لا يتعدى كونه سباب مشخصن، موجّه للنظام كأشخاص، لا لنظام مؤسساتيّ تدخل في تركيبته عوامل اقتصادية إحتكارية تشكّل نواة الأزمة في سوريا.

إختزلت المعارضة نفسها باختزالها الواقع السوري إلى عائلة حاكمة.

كما نرى، فإن بعض الكتّاب لم ينبسّوا ببنت شفة عن الضحايا الذين سقطوا في أحداث صيدنايا، بل أخذوا على عاتقهم مناشدة القراء بـ"حماية اسم صيدنايا"، "ذاك الاسم الحضاري ذو الدلالة المقدسية"، الأمر الذي أجده استهتاراً بالتعاطي مع حدث جليل وخطير وأمنيّ كهذا، حيث أصبحت قيمة التاريخ والدين أسمى من قيمة الإنسان نفسه. وأتساءل هنا، ما التاريخ والدين دونما إنسان؟

أعتقد أنّ مجرّد التعاطي مع أحداث صيدنايا من منظور تاريخيّ ودينيّ للمنطقة ذاتها ودون التعرّض للتجاوزات القانونية والحقوقية للمعتقلين، هو تحجيم وتصغير لهول ما حدث داخليّاً، وهو إمتداد لمنطق السلطة ذاته. دون أن ننسى طبعا من ذهب إلى التغنّي بجمالية منطقة صيدنايا الطبيعية والتحسّر لوجود سجن عسكريّ فيها.

فعلى سبيل المثال، موقع الإخوان المسلمين السوري أتحفنا ببيان ذو سطرين بتاريخ ٥-٧-٢٠٠٨ بعنوان "أوقفوا المجزرة" دون أن يذكر وقائع أو معلومات أو حتى مصادر استند عليها في بيانه، ودون أن يؤكد على ضرورة صيانة القانون والعمل على تطبيق المواثيق الشرعيّة والدوليّة والتي قد صادقت على بعضها الدولة السوريّة، حتى أن البيان لم يتذكّر محاكمة المعتقلين المؤجّلة منذ عشرات السنين وتغييب أحوالهم عن ذويهم ومنع البعض الآخر من حقوق الزيارة. البيان لم يدن أي من الإنتهاكات الحقوقية للمساجين كزجّ أعداد كبيرة منهم في زنازين صغيرة جدا، فضلاً عن التعذيب الدوري الذي يتعرض له معتقلو الإخوان المسلمين.

وهذه بضع نماذج عن آلية الخطاب المعارض السوري: "دمشق، عاصمة المقتلة الجماعية"، "دعوة لإنقاذ اسم سيدتنا البتول"، "سورية: صيدنايا بين جمالية المكان وقباحة الممارسة"، "سجن صيدنايا وموسم حصاد الرؤوس".

هذه عناوين مقالات أتت كردّ على ما ارتكبه البوليس العسكري السوري في سجن صيدنايا، فيما المقالات الأخرى عكست لغة واحدة وردّ واحد هو شتم النظام وإلباس الشعب السوري زيّ المسكين.

قراءة في الأحداث

لكن هناك نقاطاً مهمّة كانت قد استرعت انتباهي في قراءة حادثة صيدنايا. أوّلهما، قراءة للمحامية والناشطة في حقوق الإنسان رزان زيتونة حيث كتبت مقالتين عن الحدث: "من السجن وإليه" التي نُشرت في ١٣-٧-٢٠٠٨ ومقالة أخرى بعنوان "ثقافة المحبّة" التي نُشرت في ١٨-٧-٢٠٠٨.

في المقالة الأولى تعرض زيتونة فكرة جديرة بالانتباه، وهي خاصيّة المساحة في سوريا وإرتباطها بالسياق. ففي سوريا، تختلط مساحة (أو لا مساحة) السجن مع مساحات ما هو خارج السجن حتى يصبح كلاهما واحداً أمام سياق واحد.

هذا السياق ليس سوريّاً فحسب، بل يمتدّ إلى العديد من دول المنطقة حيث تشهد سجون دول مجاورة - تذكر زيتونة منها سجون الأردن ولبنان - تجاوزات مشابهة. علماً أن هذه السجون كانت قد شهدت بدورها أحداث تمرّد وعصيان.

تسأل زيتونة: "هل السياسة العقابية القائمة على القصاص والقسوة هي التي تسرّبت من داخل السجن إلى خارجه (في إشارة إلى عدم طمأنة الأهالي لمصير أبناءهم)، أم أنها في الأصل ليست إلا انعكاساً لسياسة أوسع تمتد من الخارج نحو الداخل؟"

بالفعل، إنّ السياسة الواحدة هي التي تجعل المكان واحداً وإن اختلفت الجدران، ممّا يجعل مفهوم اللامساحة أو اللاحرية واحداً، وإن اختلفت تجربتنا، خارج السجن أم داخله. ومن هنا يأتي رفضي لمقولة سوريّة شائعة: "أنا ما دخلني"؛ قائلها لا يعلم، على عكس المعتقل، أنّه والمعتقل سيّان.

رؤية ثانية يعرضها "بدر الدين شنن" في مقالته بعنوان "المعارضة والمنعطف الجديد":

"حتى الآن لم يظهر أي موقف تحليلي مسؤول يدين .. أو يستنكر أو يخطّي تجليات المنعطف الجديد الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخارجية المتعلقة باقتصاد السوق العولمي ومنظمة التجارة العالمية وسياسة الصفقات في المنطقة أو المفاوضات مع إسرائيل حول الجولان المحتل، بمعنى أن يدافع عن الاقتصاد الوطني والمصالح الوطنية الأساسية وعن حق الطبقات الشعبية في مستوى عيش كريم".

إلى جانب زيتونة، حقوقي واحد استطاع بكفاءة عالية أن يثبت مهنيّته في أوضاع صعبة كهذه، الدكتور هيثم منّاع، وهو منفي سوري يقطن في فرنسا وكان قد شدّد على عدم استباق الأمور وتسمية ما جرى بمجزرة كون المعلومات هي متناقلة وكثيرا ما تتضارب المعلومات شفهيّا.

غير أنّه أكّد على أنّ "الوضع نتاج حالات مقاومة يائسة قد تشمل أخذ رهائن أو الإعتداء على الحرس خاصة في حال تمادي الحرس في إهانة السجناء وسوء معاملتهم في السجن". خصوصاً، كما يؤكد، فالسجناء هم "أشخاص ليس لديهم ما يخسرونه وبهذا المعنى اللاعقلانية جزء من واقع السجن". وأخيراً يشدّد المنّاع على أنّ "القانون السوري والقانون الدولي يجرّمان التصرف المشين والحاط بالكرامة من قبل من يعمل في المؤسسة العقابية فكيف إذا إستعمل سلاحا حيا؟"

ما يجب أن يُقال

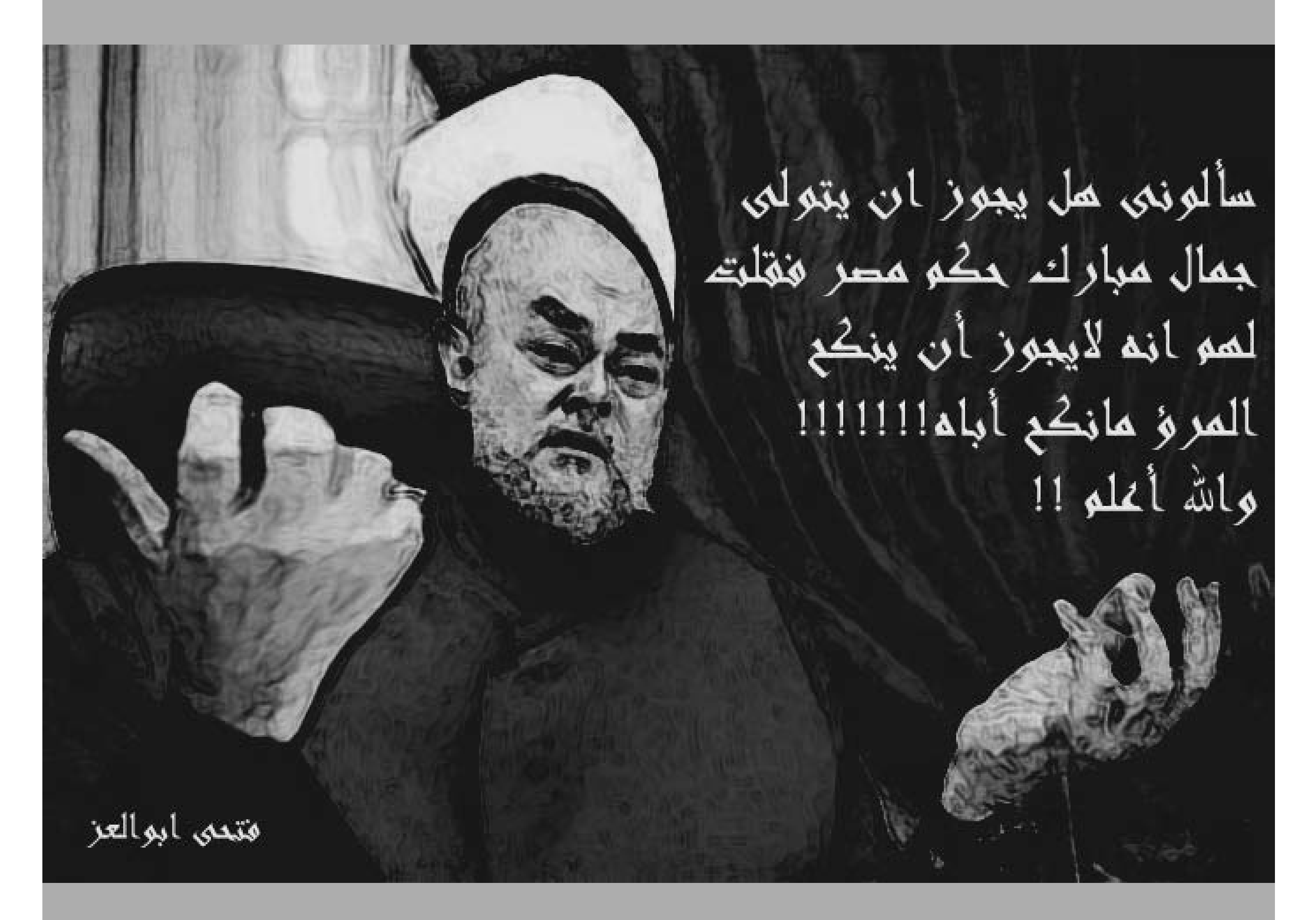
ما حدث في سجن صيدنايا يجب أن يُوضع له حدّ، سواء أسقط ضحيّته معتقل أم إثنان أم تسعة أم أكثر، وسواء أسمّيناها "مجزرة" أم لا، فالإعتقال دون محاكمة بحدّ ذاته مدانٌ ومرفوض، فكيف هدر أرواح المدنيين العزّل؟

القتل جريمة يجب أن يُحاكم عليها مرتكبيها والمتستّرين عليها من النظام السوري وإعلامه، لا من أجل دموع أهالي الضحايا فحسب، لا من أجل أن تأخذ العدالة مجراها فحسب، لكن من أجل التأسيس لثقافة "قيمة الإنسان" عند المواطن السوري أولاً، قبل أن تُنتزع من النظام السوريّ ثانياً.

ما حدث في سجن صيدنايا هو مؤشّر على عقليّة السجّان السوري (الذي هو نتيجة — لا انعكاساً — لعقليّة النظام الحاكم نفسه) في التعاطي مع "أيّ" حركة تصدر عن الشعب السوري خارج "المألوف" الذي أسّس له النظام، حيث يتمّ التعامل مع هذه الحركة بطريقة إلغائية تماماً كعدم إعتراف النظام بالرأي العام السوريّ.

تعازيّ الحارة لأهالي المنكوبين، علّها تكون آخر المصائب، وبداية معارضة. ■

للتعريف فقط



التوريث السياسي

فاتحة النكبات فلسطين ١٩٤٨

حسين مهدي



وصل بوش إلى المنطقة في الذكرى الستين للنكبة واستقبلته أنظمة الاعتدال كبطل أسطوري بينما لا يزال ١١٥٠٠ أسير فلسطيني وعربي يرزحون تحت أوزار الاعتقال في سجون الاحتلال الاسرائيلي. وصل، وغزة ما زالت تحت الحصار، والاستيطان يتوسع والجدار يقضم أجزاء كبيرة من ما تبقى من أرض فلسطين.

لقد دفع الشعب الفلسطيني حتى اليوم آلاف الشهداء والجرحى والأسرى وتحمّل الآلام والحصار الإسرائيلي والعربي أيضا، وهذا كله من أجل أن يفهم العالم أن لا سلام ولا استقرار ولا أمن في المنطقة من دون حل عادل للقضية الفلسطينية، وإن للشعب الفلسطيني الحق في المقاومة، بكل أشكالها، حتى دحر الاحتلال في كل أماكن تواجده، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من أجل هذه التضحيات نستذكر تاريخ النكبة.

ستون عاما مرت على النكبة. ستون عاما شهدت حروباً عربية إسرائيلية، وانتفاضات فلسطينية، واتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وقد أبرزت التجربة هشاشة هذه الاتفاقيات وعجزها على استقطاب المواطن العربي، فبقيت تتردد بين المسؤولين الرسميين ومؤسساتهم، بفعل رفض الشارع العربي لإسرائيل. فهي تمثّل الوجه الحقيقي والعملي لاستعمار بقي في بلادهم بشكلٍ ملموس، يحتلّ جزءاً عزيزاً من أرضهم، ويفرض هيمنته وبطشه على الشعب الفلسطيني، بهدف استمرار وإدامة احتلال الأرض الفلسطينية.

هذه قضيّتنا الفلسطينية. أطلنا الحديث عنها أم اختصرنا، نبقى عاجزين عن التعبير عن الجراح التي تنزف والبيوت التي تهدّم كل يوم، وتبقى هذه الذكرى وصمة عار على جبين المحتلين والمغتصبين والمتعاملين من الأنظمة العربية. هذه المقالة تاتي لتسرد لنا الأحداث التي أدّت إلى النكبة، لأن الحفاظ على الذاكرة جزءٌ لا يتجزأ من الصراع.

قبل النكبة

كانت فلسطين تحت سيطرة الدولة العثمانية أوائل القرن الماضي، حيث شكّلت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية طوال أربعمائة عام. ولكن ضعف الدولة العثمانية ولاسيما من الناحية الاقتصادية وتراكم الديون عليها للدول الأجنبية جعلها منطقة يطمع فيها الغرب خاصّة الدول الأوروبية.

وقد رأت الحركة الصهيونية في ذلك فرصة لتنفيذ مشروعها في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث بدأ مؤسس الحركة ثيودور هرتزل بإرسال رسائل إلى السلطان العثماني عبد الحميد، مفادها بأن يسمح بإقامة هذا المشروع مقابل سداد ديون الدولة العثمانية ودعم وضعها الاقتصادي الضعيف.

توجت هذه الجهود بمقابلة بين السلطان وهرتزل في الباب العالي لكن الثاني رفض قطعيا هذه المطالب وقال لهرتزل مقولة مشهورة "لن تأخذوا فلسطين إلا على جثثنا فهي ليست ملكي بل ملك شعبي".

لكن هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وسيطرة بريطانيا وفرنسا على المنطقة كاملة وتقسيمها في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وقد بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمساعدة البريطانيين، وتوجت هذه المساعدات بوعد بلفور، وزير الخارجية البريطاني، في ١٩١٧/١١/٢ وكان الوعد كتاباً خطياً من وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد أحد أغنياء اليهود يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

الحركة الصهيونية

تعتبر الصهيونية إيديولوجيا وحركة سياسية أتت بشكل متّسق مع نمو الإيديولوجيات القومية في أوروبا، مع نمو اهتمام المركز الإمبريالي بإيجاد كيانات مصطنعة في مراكز مستعمراته لضمان هيمنته.

ومن الأمور الخلافية التأريخ لأولوية عرض بعض المثقفين اليهود لدور مختلف لليهود، بعد تراجع دور أغنيائهم الوظيفي كوسطاء ماليين أثناء العصر الإقطاعي بتحول أوروبا للرأسمالية وتشكل برجوازية مالية أوربية متحررة من القيود الدينية المسيحية. وتتلخّص هذه النظرة بأن يكونوا حماة للمصالح الإمبريالية، فتم طرح الأرجنتين وغيرها قبل أن يستقر الرأي على فلسطين.

وفي المقابل، هناك من يؤرخ لأولوية الطرح البريطاني على المثقفين اليهود وتجاوب هؤلاء معهم، ولكن في الحالتين، يمكن القول أن الطرفين تقابلت مصلحتهم، وكان الخطوة التالية محاولة إقناع المواطنين الأوربيين اليهود بالتخلي عن أوطانهم للهجرة إلى أرض لا تربطهم بها إلا أساطير دينية.

تم تركيب الأفكار الأوربية القومية على اليهود في وقت استفادت فيه الحركة الصهيونية من العنصرية المتنامية في أوربا ضد اليهود، وهناك من يدّعي إسهامها بفاعلية في الدفع لهذه العنصرية، إلا أنه من المؤكد احتفال قيادات أساسية من الحركة الصهيونية بالمحرقة النازية بحق اليهود كممر إجباري لدفعهم للهجرة. وترافق ذلك بالتفاهم مع المركز الجديد للعالم (الولايات المتحدة) بمنع دخول اليهود لها بعد دفعهم للهجرة بوعود لاستقبالهم فتشكلت الخديعة الكبرى التي أودت بعشرات الآلاف إلى وطن الآخرين لاستعماره.

عصابات الإرهاب الصهيوني

في سنوات العشرين من القرن الماضي بدأ إنشاء المستعمرات والجامعات الصهيونية في فلسطين. وتشكلت في هذا الوقت عصابات صهيونية أطلق عيها اسم الهاجانا، الارجون، وشتيرن. قامت هذه العصابات بأبشع المجازر بحق السكان الفلسطينيين بهدف ترويعهم وإجبارهم على الرحيل من وطنهم. ولا بد أن نذكر أن هذه المجازر كانت تقوم بالتطهير العرقي والقتل والترويع والسلب والنهب كما حصل في قرى قرب طبريا وتهويد المدينة.

وقد كان الشعار الذي تحمله عصابة الهاجانا الإجرامية "بالدم بالنار هدمت مملكة يهودا وبالدم والنار ستقوم هذه المملكة".

ولكن السكان الفلسطينيين قاموا بعدة ثورات ضد هذه العصابات وضد الانتداب البريطاني، ومن أبرزها ثورة البراق عام١٩٢٩، وقد كانت المواجهة دموية في هذه الثورة حيث سقط مئات الشهداء والجرحى من الفلسطينيين كما سقط عدد كبير من اليهود بين قتيل وجريح.

استمرت عمليات بناء المستوطنات وغطرسة العصابات الإجرامية بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصلية. وكان أبرز ما حدث في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي في فلسطين هي ثورة عام ١٩٣٦ حيث قامت في فلسطين ثورة شعبية عارمة وقوية ضد البريطانيين والصهاينة. أُعلن الإضراب في المدن والقرى الفلسطينية لمدة ستة شهور متتالية والتزم الجميع بهذا الإضراب الذي توقفت على إثره الحياة من كافة النواحي وخاصة الاقتصادية منها.

أغلقت المحلات التجارية أبوابها وحدث شلل تام في حياة الناس، وقد جرت عمليات مسلحة قوية ومؤثرة، وكادت الثورة أن تنجح، ولكن البريطانيين والصهاينة استطاعوا إخماد هذه الثورة وقسموا المجتمع الفلسطيني إلى فلاح ومدني وآل الحسيني وآل النشاشيبي، أي باستخدام القبلية وإضعاف البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

أصبح هذا لاحقا نموذج التعامل المستمر ضد الشعب الفلسطيني. وهو ما مكن الحركة الصهيونية لاحقاً، بدعم منقطع النظير من المركز الإمبريالي البريطاني (ولاحقاً الأمريكي) من إرهاب أهل الأرض وأدى لتراجع مقاومتهم المحدودة الدعم، ومهد لإعلان دولة إسرائيل عام ٤٨.

في الأربعينات، استمرت العصابات الصهيونية في ارتكاب المجازر وعمليات التطهير العرقي ضد البلدات والقرى الفلسطينية. وكان من أبرز هذه المجازر مذبحة دير ياسين التي قامت بها عصابات الهاجانا ضد سكان القرية التي لم يبق لها أثر عربي في يومنا الحاضر، حيث دخلت هذه العصابات القرية وصلبت الرجال والنساء والأطفال على الجدران وقامت بتصفيتهم ومن ثم تفجير المنازل على ساكنيها.

شعر الصهاينة بقرب خروج القوات البريطانية من فلسطين بعد إبلاغهم من قبل البريطانيين بذلك، وبدأوا يعدّون العدة للاعتماد على أنفسهم في محاربة العرب وإعلان قيام دولتهم المنتظرة.



وبالرغم من قرار مجلس الجامعة العربية "زحف" الجيوش العربية على فلسطين في ١٢ نيسان فإن الجامعة أكّدت أن الجيوش لن تدخل فلسطين قبل انسحاب البريطانيين. فشهد الرابع عشر من أيار عام ١٩٤٨ إجلاء آخر جندي بريطاني عن أرض فلسطين، وأعلن بن غوريون في اليوم التالي (١٩٤٨/٥/١٥) قيام دولة إسرائيل.

العمليات الإرهابية الصهيونية ١٩٤٨/١٩٤٧

اسم العملية	التاريخ	المنفذ	إجمالي القتلى
تفجير باصات في حيفا ورام الله	١٩٤٧/١٢/١٢	ميليشيات صهيونية	٢٧
الطيرة	١٩٤٧/١٢/١٢	الإرجون	١٣
الخصاص	١٩٤٧/١٢/١٨	الهاجانا	١٠
إلقاء قنبلة على مقهى بوابة دمشق في القدس	١٩٤٧/١٢/٢٩	الإرجون	١٥
مصفاة بترول حيفا	١٩٤٧/١٢/٣٠	الإرجون	٣٩
بلد الشيخ	١٩٤٨/١/١	الهاجانا	أكثر من ١٧
تفجير بوابة يافا في القدس	١٩٤٨/١/٧	الإرجون	١٥-٢٠
كمين قرية ساءساء في الصفد	١٩٤٨/٢/١٤	البالماخ	١١
الحسينية	١٩٤٨/٣/١٣	البالماخ	٣٠
قطار القاهرة-حيفا	١٩٤٨/٣/٣١	غير محدد: الليحي/ الهاجانا	٤٠
دير ياسين	١٩٤٨/٤/٩	الإرجون	١٠٠-١٢٠
قالونيا	١٩٤٨/٤/١٢	الهاجانا	١٤
عين الزيتون	١٩٤٨/٥/٣	البالماخ	٣٧-٧٠
أبو شوشا	١٩٤٨/٥/١٤	الصهاينة	٦٠-٧٠
طنطورة	١٩٤٨/٥/٢٢	ميليشيات صهيونية	١١٠-٢٣٠
اللد و الرملة	١١-١٩٤٨/٧/١٢	ميليشيات صهيونية	العشرات
صقرير	١٩٤٨/٨/٢٩	الجيش الإسرائيلي	١٠
الدوايمة	١٩٤٨/١٠/٢٩	الجيش الإسرائيلي	٨٠-١٠٠
صافصاف	١٩٤٨/١٠/٢٩	الجيش الإسرائيلي	٥٠-٧٠
صالحة	١٩٤٨/١٠/٣٠	الجيش الإسرائيلي	٦٠-٨٠
عيلبون	١٩٤٨/١٠/٣٠	ميليشيات صهيونية	١٣
مجد الكروم	١٩٤٨/١٠/٣٠	الجيش الإسرائيلي	١٢
الحلة	تشرين أول ١٩٤٨	الجيش الإسرائيلي	٣٥-٥٨
عرب المواسي	١٩٤٨/١١/٢	الجيش الإسرائيلي	١٤

١٥ أيار ١٩٤٨ - الانتهاء الرسمي للانتداب البريطاني على فلسطين. إعلان قيام دولة إسرائيل يصبح نافذ المفعول. اعتراف رئيس الولايات الاميركية المتحدة ترومان بدولة إسرائيل. اول وحدة من القوات النظامية المصرية تدخل حدود فلسطين. القوات المصرية تهاجم مستعمرتي كفار داروم ونيريم في النقب. ثلاثة ألوية تابعة للجيش الاردني تعبر نهر الأردن إلى فلسطين. القوات النظامية اللبنانية تستعيد قريتي المالكية وقَدَس على الحدود اللبنانية وتحررهما من قوات الهاجانا. الهاجانا تنسحب من مستعمرتي عطروت والنبي يعقوب، ومن مستعمرة اخرى قرب اريحا.

١٦ أيار ١٩٤٨ - قوة سورية تتوجه نحو بلدة سمخ الفلسطينية (جنوب طبريا) المحتلة من قبل الهاجانا. الهاجانا تهاجم مدينة عكا في إطار عملية بن عامي. وصول وحدات من الجيش الأردني إلى ضواحي القدس الشمالية.

١٧ أيار ١٩٤٨ - الهاجانا تطبق خطة عملية شفيفون بهدف احتلال البلدة القديمة في القدس. عكا تسقط في يد الهاجانا.
١٨ أيار ١٩٤٨- تحرير مدينة سمخ على يد القوات السورية والسيطرة على مستعمرتي شاعر هغولان ومسادة. وصول وحدات الجيش الاردني إلى اللطرون. تعزيز الوحدات الاردنية للحصار الذي كانت قوات الجهاد المقدس الفلسطينية تقوم به على الطريق الساحلي المؤدي إلى الأحياء اليهودية في القدس.

١٩ أيار ١٩٤٨ - الهاجاناه تدخل البلدة القديمة في القدس.

١١ حزيران ١٩٤٨ - الدول العربية تقبل بهدنة لمدة ٤ أسابيع.

١٤ حزيران ١٩٤٨ - بدء الجسر الجوي بين إسرائيل وتشيكوسلوفاكيا لنقل معدات حربية.

١٠ تموز ١٩٤٨ - انقضاء الهدنة وتجدد القتال.

١١ تموز ١٩٤٨ - القوات الإسرائيلية تتمكن من دخول مدينة اللد.

١٦ تموز ١٩٤٨ - الحكومات العربية توافق على قرار مجلس الأمن بوقف القتال في مهلة أقصاها ثلاثة أيام.

٧ كانون الثاني ١٩٤٩ - مصر توافق على بقاء النقب في يد اليهود بشرط إطلاق سراح جنودها المحاصرين فيها.

٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ - مجلس الأمن يعلن الهدنة الثانية في حرب فلسطين. وإسرائيل تحتل ميناء إيلات على خليج العقبة. وفي أيار أصبحت عضوا في الأمم المتحدة. ■

المراجع:
شبكة النبأ المعلوماتية www.annabaa.org
موقع "الجزيرة" www.aljazeera.net
ويكيبيديا- الموسوعة الحرة www.wikipedia.org

التجمع اليساري من أجل التغيير

قراءة في أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨



ما يجري اليوم في لبنان هو نتيجة مباشرة وان كانت متأخرة على سياسات التوسع الامبريالية الأميركية في المنطقة، فالسياسة الأميركية تقوم إما على إخضاع الدول والشعوب تحت سيطرتها العسكرية المباشرة أو من خلال إنتاج أنظمة تابعة. حكومة السنيورة وتحالف السلطة يقعان في هذه الخانة، هم يمثلون المصالح المباشرة للامبريالية الأميركية والفرنسية، وكان الأجدى بقوى السلطة أن تأخذ مكتباً لها في السفارة الأميركية بدل أن تكلّف خزينة الدولة – وهي أموال الشعب – ثمن المواصلات وثمن عمالتها.

الحكومة الحالية أصبحت خارج الواقع والقراران الأخيران بشأن شبكة اتصالات المقاومة كانا آخر المغامرات التي كانت سوف تؤدي إلى نقل الحرب الأميركية على المقاومة إلى داخل الشارع اللبناني. كان القراران تعبيراً مباشراً عن السياسة الإسرائيلية والأميركية التي سعت إلى تدمير المقاومة منذ نشوئها كحركة وتدمير بنيتها التحتية وقدرتها على الصمود والدفاع. كما أرادوا من هذين القرارين وضع الجيش والقضاء في مواجهة المقاومة بينما هناك إجماع شعبي على بقائها وأهميتها في حماية البلاد من العدوان.

الحكومة هي من أدخل منطق الحرب على السياسة الداخلية في لبنان، ولذا عليها اليوم أن تستقيل، ليس فقط بسبب القرارين، بل لأنها حتى اليوم فشلت على كل الصعد في إدارة البلاد، من السياسة الخارجية والداخلية إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفشلت في تمثيل إرادة الناس وطموحاتهم، وفشلت من حماية البلاد من المغامرات الأميركية في المنطقة.

ففي حرب تموز قامت الحكومة بقطع المساعدات عن النازحين وجاهرت بتحالفها مع صانعي الحرب والاحتلال من البيت الأبيض إلى الرياض. أمّا في نهر البارد، فأدخلت البلد في حرب كانت نتيجة مباشرة لمغامراتها الاستخبراتية والأمنية، أدخلت البلاد في حرب عنصرية أدت إلى تهجير أكثر من ثلاثين ألف مدني فلسطيني وتدمير المخيم بالكامل.

أما في الاقتصاد، فحدّث ولا حرج. سياسات التجويع والإفقار التي اعتمدتها الحكومة منذ أول يوم لها في الحكم تضرب قدرة الناس على الحياة. فسياسة السلطة واضحة وهي تعتمد على ركيزتين، سحب الأموال من جيوب الناس والفقراء

صدرت كبيان صحفي في ١٤ تمّوز ٢٠٠٨ تحت عنوان:

على الحكومة أن تستقيل علينا أن نسترجع الشوارع

ووضعها في جيوب أصحاب المصارف والأموال، وهذا كله تحت ذريعة الدين العام. فإن كان الدين العام هو الثقل الأكبر على الاقتصاد، وهو في معظمه داخلي، فلماذا لا يتم إلغاؤه؟ أم أن الالتزام ببناء البلد هو فقط على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود؟

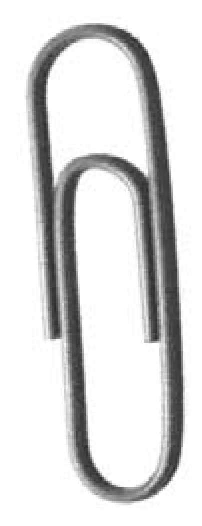
لقد سقطت هذه الحكومة لأنها لم تقدّم حتى أبسط الإجراءات في حماية لقمة العيش. فمنذ العام ١٩٩٦ حتى اليوم، أي بعد ١٢ سنة، ما زال الحد الأدنى للأجور كما هو، وما زالت الكهرباء مقطوعة عن كثير من المناطق اللبنانية، والمياه بدأت تشح، ولم تقوم الحكومة حتى بإجراءات وقائية بسيطة من أجل حماية الموارد الأساسية للناس. يقولون أنه ليس هناك المال الكافي، بينما يستطيعون أن يجدوا المال بلحظات إن أرادوا أن يزيدوا التجهيزات الأمنية الخاصة بهم، يستطيعون الإتيان بالمال خلال ساعات، إن كان ذلك من أجل أمنهم أو راحتهم أو استقرارهم. والوضع ما زال يتدهور، بينما همهم الوحيد هو الدولة. ما نفع دولة إن كانت لا تخدم شعبها؟

مجدداً نقول أن الحكومة فشلت وسقطت شعبياً في أكثر من مناسبة، واليوم عليها أن تستقيل. إن بقاءها يهدف فقط إلى تغليب المنطق الطائفي على منطق الصراع السياسي، ويعني تهميش مئات الآلاف، بل الملايين من الناس الذين يوماً بعد يوما يُدفع بهم إلى الفقر والتعتير، بقاؤها يعني إننا نترك مساحة كبيرة لتأجيج الخطاب الطائفي.

لكن علينا أن نعرف جيداً أن استقالتها لن تكون سوى بداية مسار طويل من البناء والعمل من أجل التخلص فعلياً من أسباب الأزمة التي نعيشها اليوم والتي تمتد في جذورها إلى بدايات القرن الماضي. فالأزمة الفعلية في لبنان هي أزمة نظام. النظام اللبناني لم يتم تصميمه أبدا لتمثيل الإرادة الشعبية، بل صُنع للجم الإرادة الديمقراطية والسياسية ولتدعيم الخيار الطائفي. ويعمد هذا النظام على إنشاء توازن رعب بين الطوائف. هذا هو النظام الذي علينا من اليوم الالتزام بأننا سنتخلص منه. بقاؤه هو الذي يهددنا بالحرب الأهلية التي لا تأتي بضرب من العبثية، بل نتيجة لاشتداد التناقضات في المجتمع. ومَن يشرّع التناقضات الطائفية في لبنان هو هذا النظام وأسياده. وإن حفظ حياتنا من حرب ميليشيات أخرى تبدأ بالعمل المباشر والجماهيري من أجل التخلص من النظام وما ينتجه من أزمات وحروب.

المواجهات الأمنية، وإن كانت ردّة فعل على قرارات الحكومة، لكنها ليست ضرباً من الصدفة. أسبابها تعود إلى الطبيعة المتناقضة للمعارضة اللبنانية بسبب تغييرات أساسية في المجتمع اللبناني منذ الحرب الأهلية حتى اليوم، والتي أدت إلى نشوء تناقضات قوية ما بين بنية النظام وبنية المجتمع اللبناني.

فمنذ انتهاء الحرب وصعود السياسات النيوليبرالية للحكومات المتتالية وخاصة الحكومات الحريرية، شهدنا اضمحلال الصراع الطائفي بسبب اضمحلال الفروقات الثرواتية ما بين الطوائف، ليأخذ مكانها صعوداً أكبر للفروقات الطبقية،



ما بين الطبقة البرجوازية (المختلطة طائفياً) والطبقة العاملة والبروليتارية (المختلطة طائفياً). هذا التغيّر في واقع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية دفع نحو تناقض بين البنية التحتية للمجتمع التي سأمت وتعبت من النظام والتقسيم الطائفي وإن بشكل غير واع، فعبارات "اتفقوا وخلصونا" ومعدّلات الهجرة العالية، أو حتى انخفاض نسب المقترعين، كلها دلالات واضحة على انخفاض عال في الثقة في النظام القائم.

نشأ تحالف المعارضة نتيجة لهذا التناقض غير الواعي لواقع المجتمع اللبناني. فمع صعود الصراع الطبقي حيث شهدنا في السنوات الماضية تزايداً في التحركات النقابية والشعبية المناهضة للسياسات الاقتصادية، من التحركات العمالية في العام ٢٠٠٤ التي أدت إلى مقتل خمسة عمال، والتظاهرات النقابية وإضرابات المعلمين والإضرابات العامة، كل هذا أدى إلى النقمة وسقوط الثقة بالزعامات التي حكمت البلاد ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥ (الحريري، بري، جنبلاط وغيرهم). كما أدّت سياسات التغطية على الاحتلال السوري التي اتبعتها السلطة الحاكمة إلى بناء غضب شعبي عارم ضدها. كل هذا، بالإضافة إلى انكفاء والبيروقراطية النقابية واليسار عن الصراع المباشر مع النظام، بمواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو بمواجهة الطائفية والاحتلالين السوري والإسرائيلي، أفسحا المجال لنشوء قطب جديد على الساحة السياسية، مبني على هذه التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وعلى النقمة العارمة في الشارع ضد السلطة الحاكمة القديمة المتجددة (قوى ١٤ آذار)

وما أعطى الدفع الأكبر لقوى المعارضة، هو دخول السلطة في تحالف مباشر مع الامبريالية وخروج الاحتلال السوري اللذان مهّدا لأن يكون التلاقي ما بين حزب الله والتيار والوطني الحرّ أوضح، حيث هو، من جهة، اعتراف بالتناقضات بين المجتمع والسلطة القائمة، وهو ضرب وقائي من قسم من البرجوازية للالتحاق جزئياً بموجة النقمة حتى تستطيع أن تحفظ نفسها. وهنا التناقض ما بين طبيعة المعارضة وجمهورها والحراك الذي أنتجته بفعل تحالفها.

البرهان الأكبر على هذا هو الاعتصام المفتوح والإضراب العام في كانون الثاني ٢٠٠٧، حيث فوجئت المعارضة حينها بأن ما كان مخططاً له أن يكون شكلاً من أشكال الضغط على الحكومة تحول إلى انتفاضة في الشارع تَقَدّم خطابها على خطاب قيادة المعارضة. فكان الناس يطالبون بإسقاط الحكومة، بينما تقوم قيادات المعارضة باستجداء حكومة وحدة وطنية، كانت الجماهير تطالب بالكهرباء والماء والخبز وبرفع الحد الأدنى للأجور، بينما قيادات المعارضة ترفض أن تدافع عن الرغيف، وقول حسن نصر الله "لن نختبئ وراء الرغيف" من أكثر الأقوال دلالة على التناقض ما بين القيادة والجمهور.

هذا التناقض والتراجع المتكرر لقيادات المعارضة عن العمل الجماهيري، كما في الإضراب العام في ٢٠٠٧ أو في ١٠ أيار ٢٠٠٦، أدّى إلى تحّول ردة فعل المعارضة من الشكل الجماهيري إلى الشكل الأمني. فلو قامت المعارضة باستكمال الإضراب العام بعد حرب تموز وباشرت بالضغط الشعبي على الحكومة حتى الاستقالة، لما كنا اليوم نشهد العمليات الأمنية التي حصلت في الأيام الأخيرة. هذا التخلي عن العمل الجماهيري هو برهان آخر على أن الديمقراطية الوحيدة التي يجب علينا أن نعتمد عليها هي الديمقراطية الجماهيرية، هي التحركات المطلبية والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية والعمالية.

فالمطالب الاقتصادية اليوم من رفع الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي والتعليم الرسمي وإلغاء الضرائب الغير المباشرة وتطبيق الضرائب المباشرة التصاعدية، كلها مطالب شرعية بامتياز وقد حصلت على شرعيتها من أغلبية الناس، من أغلبية غير طائفية، أغلبية صادقة، وهذه هي الأغلبية التي نلتزم معها اليوم.

أمّا التمني من المعارضة ألاّ تدخل في تسويات وأن تلتزم بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية وإلغاء النظام الطائفي هو كمن يطلب منها أن تلغي نفسها. اليوم، نحن مع المعارضة في معركتها للدفاع عن سلاح المقاومة، ولكننا نرى أن سلاح المقاومة والمقاومة لا يمكن حفظهما ولا يمكن التخلص من الأزمة في لبنان إلا من خلال التزام ببرنامج يسعى إلى التغيير الجدي، لا إلى تأجيل الأزمة.

المقاومة لن تستطيع الصمود إن كان الناس الذين يحمونها لا يقدرون على تحصيل لقمة العيش، لن تستطيع أن تحفظ السلاح عندما يرسخ المجتمع في الفقر والبطالة. نصر تموز أتى من الناس ولم يأتي من السماء؛ أتى من المقاومين الذين حملوا السلاح ومن الذين حملوا وحملن المؤن إلى النازحين، كما أتى من ضرب قدرة السلطة حينها على الانقضاض على المقاومة. هذه هي الثقافة التي نلتزم بها، وهذا هو المسار الأساسي الذي نسعى ونطالب به.

من هنا، لا يمكن التكلّم عن المقاومة العسكرية من دون المقاومة الاقتصادية والسياسية والمدنية. إن نصر تموز أتى من العمال والعاملات والطلاب والطالبات ومن الفلاحين والفلاحات. النصر أتى برهاناً أن الناس العاديين هم الأغلبية الشعبية، هم من يحقق النصر والصمود. فكلنا نذكر ما فعلته السلطة حينها؛ وضعوا الأسلاك الشائكة لحماية نفسهم من شعبهم، كلنا يذكر كيف أغلق الأغنياء سوليدير وآلاف الشقق الخاوية والملاجئ بوجه النازحين. المقاومة اليوم هي معركة الفقراء على الأغنياء، وهي معركة الناس ضد التسلط والقمع والجوع والاحتلال.

أمّا انتخاب قائد الجيش كرئيس للجمهورية فلن يأتي بالحل ولن يخلّصنا من خطر الحرب الأهلية. لا نريد تكرار الأخطاء السابقة في العهدين الشمعوني والشهابي، حيث، لمواجهة الأزمة حينها، تم إبرام التسوية ووضع الجيش في سدة الرئاسة بينما ذهبت الطبقة البرجوازية تتحضّر يوماً بعد يوم لدخول حرب طائفية.

معركتنا هي معركة من أجل تغيير هذا النظام، نظام الحرب الأهلية، نظام الأزمات والصراع الطائفي. لقد أثبت هذا النظام أنه نظام مفلس وفاشل، وإبقاؤه لا يعني سوى تأجيل الأزمة، وإعطاء الفرصة له ولهذه السلطة لكي تسلّح نفسها مرة أخرى ضد الناس وتشعل الحرب الأهلية.

اليوم، على اليسار والحركة العمّالية، ومن ضمنها النقابات، أن يخرجوا عن صمتهم ورضوخهم للأمر الواقع. فتراجع الثقة في قيادة الاتحاد العمالي العام وخاصة في ٧ أيار تتطلب اليوم العودة إلى الشارع وإعادة رصّ الصفوف لتصعيد الصراع الطبقي ووضع أطر المواجهة على أسس تغييرية حقيقية:

من أجل نظام ديمقراطي فعلي يغلّب المصلحة الشعبية على المصلحة الخاصة، نظام انتخابي لا طائفي مبني على النسبية وعلى أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة.

من أجل واقع اجتماعي واقتصادي أفضل، من أجل رفع الحد الأدنى للأجور، من أجل التعليم الرسمي المجاني، من أجل ضمان اجتماعي يحفظ حقوقنا ويضمن حياتنا، ومن أجل كل المطالب المحقة للحركة العمالية والنقابية في لبنان.

وأيضا وأيضا من أجل حقنا بالحرية وبتقرير المصير، من أجل تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي ومن أجل مقاومة الامبريالية وأنظمتها التابعة منها والممانعة.

على الحكومة أن تستقيل وعلينا أن نسترجع الشوارع وأن نرفض أن يسيطر علينا الخوف أو أن يبقى هذا النظام الأمني، كما نرفض صعود (أو عودة) نظام أمني آخر. لا مساومة على لقمة العيش ولا على إلغاء النظام الطائفي ولا على سلاح المقاومة، ولا على الحريات الاجتماعية والسياسية.

على الحكومة أن تستقيل علينا أن نسترجع الشوارع. ■

شاركوا معنا

أزمة المياه في ضاحية بيروت الجنوبية

ندوة التجمع اليساري من أجل التغيير في ٣٠ تموز ٢٠٠٨

عقد التجمع اليساري من أجل التغييرندوة بعنوان "أزمة المياه في ضاحية بيروت الجنوبية" وذلك بحضور عدد من أهالي منطقة الشياح الذين يعانون من أزمة في الحصول على المياه الكافية لتلبية حاجاتهم اليومية خاصةً في الأسابيع الماضية. حيث وصلت تغذية المنطقة بالمياه إلى أقل من مرة كل ثلاثة أيام.

هبة عبّاني

من المعروف أن أزمة المياه ليست مشكلة طارئة على منطقة الشياح، أو بالأحرى على ضواحي بيروت الشمالية منها والجنوبية. فهذه الأزمة امتدت على مدى سنوات طوال دون معالجتها جدياً من قبل أي من الحكومات المتعاقبة وما زالت حتى اليوم تزيد على هموم المواطنين هماً.

قدّمت الرفيقة فرح قبيسي للموضوع المطروح معرّفةً الحضور بدايةً بالتجمع اليساري من أجل التغيير، مشيرةً في مداخلتها إلى أولوية القضايا الحياتية المباشرة التي تحيط حاضر الناس من فقر وبطالة وطائفية وارتفاع أسعار وإهمال واستغلال، ومعتبرةً أن هذه القضايا هي القضايا التي يجب النضال من أجلها.

وقد أكّدت فرح على أن أزمة المياه هي انعكاس مباشر لسياسة الحكومة الممنهجة بكافة أطرافها، هذه السياسة التي تعتمد على تجويع المواطن وجعله وقوداً لحروبها وسعيها إلى السلطة. كما تساءلت عن السبب الذي يجعل ٦٠٪ من المجتمع اللبناني يعيشون تحت خط الفقر، في حين أن نسبة قليلة لا تتجاوز الـ١٥٪ يتحكمون بنسبة تزيد عن ٧٠٪ من الثروات، مستغربةً كيف أن الحكومة منكبّة على البحث في كافة المواضيع باستثناء هموم الناس وحاجاتهم الأساسية.

وفي ختام مداخلتها، أكّدت فرح على الحاجة الماسة لفهم الأمور والقضايا التي تحيط بنا أولاً، من أجل الانطلاق بعملية التغيير. فعندما نبدأ بالسؤال عن سبب انقطاع الكهرباء والمياه وعن سبب ارتفاع الضرائب وانتشار البطالة وارتفاع الأسعار ندرك حينها من يتكبد الأعباء المعيشية ومن يستفيد من الواقع ليبدأ عندئذ التغيير الرافض للواقع والمتمرد عليه.

تحدث خلال الندوة عضو مجلس إدارة مصلحة مياه بيروت مفيد الخليل محاولاً أن يشرح الأزمة وأسبابها.

بدايةً، قام الخليل بتوضيح دور المصلحة وصلاحياتها، إذ تقتصر مهمة مؤسسة مياه بيروت على توزيع المياه لا على تأمينها. فالدولة، تحديداً وزارة الطاقة أو مجلس الإنماء والإعمار، هي التي لديها الصلاحية بإقامة المشاريع لتخزين المياه وتوزيعها.

ثم انتقل ليشرح عن واقع المياه وأزمتها مبيّناً أن الأزمة تبدأ من شهر أيار إلى شهر تشرين الأول حيث ينخفض منسوب المياه الجوفية من ١٠٠ ألف متر مكعّب يومي في فصل الشتاء إلى ٩٠٠٠ متر مكعّب في فصل الصيف. هذا الشح المائي في فصل الصيف لا يكفي لتلبية حاجات السكان من المياه. فهناك ٥٨ ألف اشتراك في الضاحية بينما كمية المياه المتوفرة لا تتعدى ٢٨ ألف متر مما يدفع المصلحة إلى تقنين المياه عبر القيام بالضخ مرة كل يومين.

وأوضح الخليل أن حسابات التقنين أيضاً لا يمكن أن تكون دقيقة غالباً، نظراً للجوء الناس إلى فتح عياراتها أكثر من اللازم عند ضخ المياه من المؤسسة نتيجة لحاجة السكان الملحة والضرورية لاستخدام المياه.

كما أكّد على أن المياه الجوفية وإن توافرت بالكمية المطلوبة لا يمكن أن تعتبر حلاً دائماً نظراً لملوحتها ونضوبها. واعتبر من وجهة نظره أن الذي يمكنه أن يحل أزمة المياه جذرياً هو إقامة السدود، تحديداً سد بسري الذي يتسع لـ١٢٠ مليون متر مكعّب، علماً بأن هذا المشروع قد طرح منذ العام ١٩٦٨ ولم ينفذ حتى الآن، ويرتهن تنفيذه بالحكومة وقروض البنك الدولي، وقد أشار الخليل إلى عودة التداول مؤخراً بهذا المشروع منذ ثلاث سنوات. أما فيما يتعلّق بباقي الحلول فهي حلول مؤقتة وستبقي الأزمة كما هي عليه.

وقد أعلن الخليل في سياق مداخلته عن بعض الحلول التي اعتمدتها المصلحة لمعالجة الأزمة، وتقتصر هذه الحلول على ضخ جزء من مياه الأنهار التي تذهب إلى البحر إلى الآبار الجوفية أولاً للاستفادة من هذه المياه للتخفيف من ملوحة المياه الجوفية من أجل إعادة ضخ المياه إلى المشتركين بعد تكريرها وذلك للتخلص من ملوحتها.

وفي نهاية مداخلته أكد الخليل على أهمية مشروع سد بسري في سد حاجة تلك المناطق من المياه.

تلا المداخلة نقاش حول الموضوع المطروح وقد عكس النقاش تخوفاً من تنفيذ المشروع تحت شروط البنك الدولي، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى ارتفاع تعرفة المياه، ما يُلحق الضرر بشرائح واسعة من المجتمع.

كما يمكن للخصخصة أن تجعل الشركات تتحكم بأسعار مادة أساسية في حياة الناس تأميناً للربح وليس تأميناً للحاجات الفعلية.

كما وأظهر النقاش عدم ثقة المواطنين لجهة تنفيذ مشروع بسري، كما جميع المشاريع المستقرّة منذ عشرات السنين في أدراج المكاتب. ■



المسامحة بعد المحاسبة

مع تحرير أسرانا من سجون الإحتلال الإسرائيلي واسترداد جثامين الشهداء، يعود ملف المفقودين والمخطوفين ليُفتح على مصراعيه. فعلى مدار الأعوام الماضية حاولت السلطة التنكّر لقضية المفقودين ومسؤولية الميليشيات اللبنانية في إخفاء ١٧٠٠٠ شخص خلال الحرب الأهلية. وقيل إن العديد من المفقودين تم ترحيلهم الى السجون الإسرائيلة والسورية وبالتالي لا يمكن معالجة هذا الملف باستقلالية عن الملفين الآخرين.

إن عملية استرداد جثامين الشهداء من إسرائيل اكتسبت أهمية كبيرة على الصعيد الرسمي والشعبي، فلماذا لا يتم التعاطي مع المفقودين بنفس الأهمية؟ وإن سلّمنا إن المفقودين تمت تصفيتهم، لماذا لا يتم تسليم جثامينهم؟ فهل الذين قُتلوا على أيدي الميليشيات اللبنانية أقل قيمة من الشهداء الذين كانت تحتفظ بهم إسرائيل؟ ومتى سيتوقّف الخاطفون من القول للأهالي: "ما بالكم تبحثون عن أموات"؟

على الرغم من وعد رئيس الجمهورية في قَسمه بحل قضية المخطوفين والمفقودين، وورود القضية في البيان الوزاري، إلا إن الأحداث التي تلت اليمين تشيرإلى الأسلوب الذي ستتبعه السلطة في تعاطيها مع هذا الملف مع بداية العهد الجديد. فخلال الاعتصام الذي نفذته كل من "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" و"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" بالتزامن مع زيارة الوزير وليد المعلم إلى القصر الجمهوري، لم يتردد الجيش اللبناني في التعرض بقسوة للأهالي المعتصمين محاولاً منعهم من تسليم مذكرة بمطالبهم لرئيس الجمهورية.

كما أن هناك أسئلة تبقى معلّقة، كيف للدولة اللبنانية أن تطالب مثيلتها السورية أن تفرج عن المعتقلين اللبنانيين في سجونها، وهي، أي دولتنا العلية، لم تفرج بعد عن مصير الذين اختطفهم مَن يقبع اليوم في السلطة؟ وماذا تعني عبارة "المسامحة" التي جاءت في البيان الوزاري؟ هل ستكون صكّ براءة جديد لأمراء الحرب؟ وكيف سيُطلب من حكومة التحقق من المسألة في مخالفة واضحة لأسس العدل التي تشترط ألاّ يكون الحَكَم طرفاً في القضية؟ أم أن وزراءنا الأعزاء سيتبرّع كل منهم بكشف مصير مَن اختطفه هو أو حزبه؟